حوليـــــة كليـــــة الـــــدعوة الإســـــلامية

ظاهرة الفساد الإداري من منظور إسلامي

إعداد

دكتور/ علي عثمان منصور شحاته

الأستاذ المساعد بكلية الدعوة الإسلامية

جامعة الأزهر بالقاهرة

ملخص البحث:

خرج الباحث بمجموعة من النتائج تتلخص فيما يلي:

١-من خلال تعريف الفساد لغة واصطلاحاً ، ومن خلال نصوص الكتاب والسنة ، يتضح أنه مرفوض شرعاً يعاقب العبد عليه في الآخرة ، إلى جانب العقوبة الدنيوية ؛ حيث إنه نهب لأموال الناس بالباطل ، وقطع للأرحام ،وإفساد للعلاقات الاجتماعية بين الناس ، ولا بد أن يستشعر الفاسدون هذا المعنى ؛ وهو أنهم سيقفون بين يدي الله ﷻ فيحاسبهم ويعاقبهم على ما اقترفته أيديهم ، فالنبي ﷺ يقول : " **لا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ : عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ ، وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَ فَعَلَ ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ ، وَعَنْ جِسْمِهِ فِيمَ أَبْلاهُ**"

٢-لقد اتضح من خلال البحث أن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة عالمية ، وليس معنى ذلك أن نتعايش معها ،أو نبرر وجودها بدعوى عالميتها ، أو نستسلم لما تحدثه من فساد وإفساد في مجتمعاتنا ، ولكن لا بد أن يكون لنا نحن المسلمين كلمة فعالة في علاجها ؛ تنطلق من ديننا ، وتسهم في الدعوة إليه بين أمم الأرض ، فنكون بذلك خير دعاة لما نحمله للبشرية من خير بالفعل لا بالقول ، وهنا يكون التأثير ويكون النجاح .

٣- لقد اتضح من خلال البحث أن الفساد الإداري أساس كل فساد ،فهو يفتح الطريق لكثير من أنواعه ؛ فكلها تنطلق من سوء استخدام السلطة العامة لأغراض خاصة ، فحين يربح فاسد يخسر المجتمع خسارة مادية ومعنوية وأخلاقية لا يعلم مداها إلا الله تعالى، ولا شك أن ما تعاني منه كثير من المجتمعات من جراء الفساد الإداري خير شاهد على ذلك .

٤- قد لا يؤاخذ الشخص إذا وقع منه الفساد نسياناً أو خطأ ،ومع ذلك فمن أسند إليه سلطة إدارية يجب عليه أن يمارس عمله بما يحقق مقاصد الشارع منه على أكمل وجه وأتمه ، فلا يعفى ما وقع منه إهمالاً ؛ لأنه قد تعاقد على تحمل هذه الأمانة ،فيجب عليه أن يؤديها على أكمل وجه .

٥- إن إيجاد المبررات الظاهرية التي يتعلل بها الفاسدون قد تعفيهم من المسئولية القانونية ، وما يترتب عليها من عقوبة، ولكنها لا تعفيهم من المسئولية أمام الله تعالى ، ذلك أن عملهم باطل شرعاً ، لما يترتب عليها من نتائج تؤدي إلى عواقب وخيمة ؛ تفسد العلاقات بين أفراد المجتمع ، وتضرب سلامه الاجتماعي في مقتل ، وتتعارض مع مبادئ الإسلام وقيمه .

الكلمات الدلالية: الفساد الإداري-منظور- إسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. أما بعد

فإن ظاهرة الفساد الإداري من الظواهر الاجتماعية الضارة التي انتشرت في كثير من المجتمعات، وباتت تهدد أمنها ، وتخل بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع أفرادها ، وتؤدي إلى إسناد الأمر إلى غير أهله ؛ ومن ثم تضرب السلام الاجتماعي في مقتل ، وتفقد الثقة بين الحاكم والمحكوم ، ولن يستقيم أمر المجتمع إلا بإعادة الأمور إلى نصابها ، بالتزام المجتمع مبادئ الإسلام وقيمه في جميع تعاملاته وتصرفاته .

ولا شك في وجود تداعيات خطيرة لهذه الظاهرة ؛ تطال كل جوانب الحياة ، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غير ذلك ، ولا أكون مبالغاً إذا قلت : إن كثيراً من السلبيات التي نعيشها في واقعنا ترجع- في كثير من الأحيان- إلى الخلل الذي أحدثته هذه الظاهرة الخطيرة في حياتنا .

وإن خير ما نقدمه لديننا أن نعيد للأمة وعيها بقيمته العظيمة في حياتها، ولن يحدث ذلك إلا بإيجاد الرؤية الإسلامية التي تقدم العلاج الناجع لجميع المشكلات والظواهر السلبية التي تعاني منها مجتمعاتنا ، وأن نقتدي في ذلك برسول الله ﷺ ، الذي أسس مجتمع المدينة على المؤاخاة والتكافل والتراحم بين أبنائه، ووضع دستوراً فريداً يضبط هذه العلاقة مع غير المسلمين ، في إطار من المودة والتعاون والعيش المشترك في مجتمع آمن ومستقر .

إن ظاهرة الفساد بوجه عام والفساد الإداري بوجه خاص ، تتعارض مع كثير من المبادئ التي جاء بها القرآن وبينتها ووضحتها سنة النبي ﷺ ؛ ولقد اخترت الفساد الإداري بالذات لأنه يعتبر – من وجهة نظري – الأساس لكل أنواع

الفساد الأخرى ؛ فهو الذي يشجع ويسهل ويبرر – في كثير من الأحيان – سبل الفساد المالي والسياسي والتعليمي والإعلامي وغير ذلك .

ولا شك أن ما أقدمه في هذا البحث ما هو إلا رؤية قد تخطئ وقد تصيب ، ولكنها في جميع الحالات تبقى رؤية نظرية ، تحتاج إلى تفعيل وتطبيق وثقة فيها من قبل ولاة الأمر ، حتى تصير واقعاً حياً يلمس الناس آثاره ؛ فيعيد الأمور إلى نصابها باقتلاع هذه الظاهرة الضارة من جذورها بإذن الله تعالى .

وقد وضعت خطة بحث هذا الموضوع من خلال: مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ،تناولت فيها التعريف بالظاهرة محل البحث ، وأهمية بحثها وإلقاء الضوء عليها، وذلك ببيان حجمها وآثارها الضارة على الفرد والمجتمع على حد سواء ، ثم حاولت جاهداً أن أسهم برؤية في علاجها ، وكان ذلك على النحو التالي:

١- **المقدمة**:أشرت فيها لأهمية الموضوع وكيفية تناوله، وأهم النقاط الواردة فيه.

٢- **الفصل الأول: تعريف الظاهرة وبيان حجمها**: وقد قسمت هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف الفساد الإداري وبيان صوره.

المبحث الثاني: مفهوم الفساد ومعاييره في التصور الإسلامي.

المبحث الثالث:حجم ظاهرة الفساد الإداري.

٣- **الفصل الثاني : أسباب ظاهرة الفساد الإداري وآثارها** : وقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : أسباب ظاهرة الفساد الإداري.

المبحث الثاني : آثار ظاهرة الفساد الإداري.

٤- **الفصل الثالث : علاج ظاهرة الفساد الإداري** : وقد تناولت هذا الفصل من خلال مبحثين :

المبحث الأول : علاج الظاهرة في جانبها الإداري.

المبحث الثاني : إسهام الرؤية الإسلامية في علاج هذه الظاهرة .

٥- **الخاتمة** : اشتملت على أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها من خلال البحث ، والتي أرجو الله تعالى أن تسهم في علاج ظاهرة الفساد الإداري ، وأن يكون ما قدمته حجة لي يوم القيامة ، وأن يهيئ الله تعالى لهذه الأمة من أمرها رشداً ، وأن يعيدها إلى التمسك بحبله المتين وصراطه المستقيم ؛ ففي ذلك خيرها وعزها وسعادتها في الدنيا ولآخرة ؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين

د/ علي عثمان شحاته

الدمام : في ١٤٣١/١١/١٧هـ

الموافق: ٢٠١٠/١٠/٢٥م

الفصل الأول

تعريف الظاهرة وبيان حجمها

المبحث الأول : تعريف الفساد الإداري وبيان صوره :

الفساد في اللغة : يقال : " فَسَدَ فَساداً وفُسوداً ضِدُّ صَلُحَ ، فهو فاسِدٌ وفَسيدٌ . والفَسادُ أَخْذُ المالِ ظُلْماً ، والمَفْسَدَةُ ضِدُّ المَصْلَحَةِ . وتَفاسَدوا قَطَعوا الْأَرْحامَ . واسْتَفْسَدَ ضِدُّ اسْتَصْلَحَ "[١]. ويقال : تَفَاسَدَ القومُ ، تدابَرُوا وقطعوا الأَرحام . . واستفسد السلطانُ قائدَه إذا أَساء إِليه حتى استعصى عليه ، وقالوا هذا الأَمر مَفْسَدَةٌ لكذا أَي فيه فساد ، قال الشاعر:

إِنَّ الشبابَ والفَراغَ والجِدَهْ مَفْسَدَةٌ للعَقْلِ أَيُّ مَفْسَدَهْ

ويقال أَفْسَدَ فلان المالَ يُفْسِدُه إِفْساداً وفَساداً والله لا يحب الفساد ، وفَسَّدَ الشيءَ إِذا أَبَارَه " [٢].

ومن خلال التعريف اللغوي لكلمة الفساد يتضح أنها تشير إلى كل ما هو ضد الصلاح والإصلاح ؛ فهي في مجال المال أخذه ظلماً ، وفي مجال العلاقات الاجتماعية والترابط الاجتماعي قطع لهذه العلاقات وتخريب لها وقطع للأرحام ، ولا شك أنها في الجانب الإداري تشمل كل ما سبق من أكل المال ظلماً ، وتخريب الروابط الاجتماعية ، وانتشار الرشوة والمحسوبية ، ومن ثم فهي إفساد بالمعنى الشامل للكلمة .

مفهوم الفساد الإداري: الفساد الإداري هو : " كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة لأغراض خاصة ، بغية تحقيق منفعة شخصية ، سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو مالية للفرد أو للجماعة " [٣].

---

[١] – القاموس المحيط للفيروز آبادي – ٣٠٧/١ .

[٢] – لسان العرب لابن منظور : ٣/ ٣٣٥ .

[٣] – دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد ، إعداد : سعيد يوسف كلاب وآخرون – باختصار – ورقة مقدمة للقاء العلمي الذي تقدمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر – في الفترة من : ٧– ٢٠٠٦/٥/١٠م .

وعلى ذلك " فإن الفساد سلوك منحرف مقرون بهدف معين يتمثل في المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة ... ويترتب عليه خسارة مادية أو أدبية أو مالية للجمهور من ناحية ، وللتنظيمات الإدارية من ناحية أخرى " [١].

ومن الباحثين من يفرق بين الفساد الإداري الناتج عن التعمد ، والناتج عن الإهمال واللامبالاة ، فيقول: "إن الفساد الإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل الإداري المناط بالشخص ، غير أن ثمة انحرافاً إدارياً يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة ، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد الإداري، لكنه انحراف يعاقب عليه القانون ، وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد إداري [٢].

ولقد أخذ صندوق النقد الدولي بتعريف للفساد الإداري ورد في تقريره الصادر عام ١٩٩٦م ، حيث عرفه " بأنه سوء استخدام السلطة العامة من أجل مكسب خاص ، حينما يتقبل الموظف الرسمي رشوة أو يطلبها ويستجديها أو يبتزها ..... ويمكن أن يحدث سوء استغلال السلطة العامة أيضا من أجل مغنم شخصي حتى لو لم يحدث تقديم رشوة ، وذلك عن طريق محاباة الأقارب أو التوصية بهم ، أو سرقة موارد وأملاك الدولة أو تبديدها " [٣].

إن الفساد الإداري بصوره القائمة الآن لم يقف فقط عند حد السلوك المنحرف إدارياً، لكنه مرض كامن في بنية العلاقات التي تجمع بين المال والسياسة، مما يعطيه مبررات البقاء، نظرياً وعملياً، وما من فساد إداري كبير إلا خلفه علاقات سياسية تمنحه السند والحماية [٤].

---

[١] – الفساد الإداري ومجتمع المستقبل – د/ السيد علي شتا– ص: ٤٤ بتصرف يسير.

[٢] – الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي ، يوسف بحر – موقع : www.scc-online.net

[٣] – نقلاً عن :الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية – سليمان بن محمد الجريش ص: ١١٥ باختصار.

[٤] – الأهرام : الثلاثاء : ٢٠٠٨/١٠/٧م – قضايا وآراء – لجنة وطنية لمكافحة الفساد – بقلم: سامح فوزي ، بتصرف يسير .

ولا شك أن الفساد الإداري – من خلال ما سبق – خلل اجتماعي خطير يصيب المجتمع كله في مقتل ؛ حيث يضعف العلاقات الاجتماعية ، ويؤدي إلى بث روح لا تتفق ومبادئ الإسلام الحنيف ، هذه المبادئ القائمة على العدل والرحمة والتكافل والإيثار ، هذه المبادئ التي يعيش بها المسلم أبياً متعالياً على ما حرم الله عليه مهما كانت الظروف والأحوال .

أنواع الفساد الإداري : للفساد الإداري أنواع أهمها:

أ–الفساد المنظم :وهو الذي يأخذ صفة الديمومة على الأقل من وجهة نظر القائمين عليه، فنراهم يجتهدون كثيراً من أجل وضع خطط منظمة ومريبة ؛ كي يسدوا المنافذ التي تشكل خطراً عليهم ، لذلك يلجئون إلى استخدام أبشع الوسائل؛ من أجل الحفاظ على مكاسبهم ؛ ومنها القتل وتصفية الخصوم ،وفي الفساد المنظم يكثر عدد الفاسدين، ويمكن وصف الإدارة التي تقودها عصابة منظمة بالإدارة الفاسدة التي تستهدف المال العام المخصص للمصلحة العليا للبلاد .

ب–الفساد المؤقت (العرضي):– وهو الذي يأخذ صفة الفساد غير المنظم، وهو عكس النوع الأول من ناحية الوقت والتدبير، ويكون فردياً أكثر منه جماعياً،(والمقصود بالفردي هنا هو مجموعة أفراد) تستهدف تحقيق مكاسب سريعة ، مستغلين وجودهم في مواقع متقدمة من المؤسسات الرسمية المهمة ، لغرض تحقيق أفضل النتائج بأسرع وقت ممكن.

ج–الفساد الشامل :– ويشمل النهب العام للممتلكات العامة ومرافق الدولة ، ويمارس على شكلين، الشكل الأول يمارسه المسئولون الكبار مستغلين مناصبهم العليا المؤثرة وغياب القانون الذي يحاسبهم أمام الناس، والشكل الثاني يمارسه العامة من الناس ، وفي فترة ضعف الحكومة وغياب القوانين التي تنظم حياة الناس .[١]

---

[١] – تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والمجتمع بشكل عام – د/ علي العكيدي – موقع التآخي : http://taakhinews.org

ولا شك أن الغرض من ذكر أنواع الفساد الإداري ليس تصنيف الدول حسب هذه الأنواع ؛ وإنما المهم إلقاء الضوء عليها ؛ بهدف التخلص من مظاهرها أين كان حجمها أو تصنيفها أو تسميتها ، فالفساد الإداري بكل أنواعه – حتى المؤقت أو العرضي منه – ظاهرة سيئة ، قد تزداد سوءاً إذا لم تعالج أو تتم السيطرة عليها، فيتحول إلى أسوء الأنواع وأشدها فساداً ، وهذا ما لا نرجو أن يكون .

أهم صور الفساد الإداري: للفساد الإداري صور كثيرة من أهمها :

١- الرشوة : وهي وسيلة استخدام الوظيفة للحصول على مكاسب شخصية ، وتشمل كل المنافع التي تحفز الموظف للاتجار بسلطته .

٢- العمولة : وهي نسبة مئوية من قيمة عقد أو صفقة يحصل عليها الموظف مقابل الظفر بالعقد أو الصفقة ، حيث تعتبر ثمن إعطاء الآخرين مالا يستحقونه من المال العام .

٣- الاختلاس : وهو أخذ مباشر للنقود المودعة لدى الأفراد أو لدى غيرهم عن طريق التزوير أو التحريف ، أو غير ذلك .

٤- الغش والتدليس : ويهدف إلى تحقيق أغراض خاصة ، أو إنجاز معاملات أو تنصل من التزامات أو زيادة أرباح على حساب الغير ، ومنه : الغش التجاري ، والغش العلمي ، والغش المهني ، وغيرها .

٥- استغلال الصلاحيات : إما بالتشدد مع البعض وحرمانهم من الحصول على الخدمات العامة ، أو بالتساهل مع الآخرين بحكم العلاقات الشخصية ؛ مما تضيع معه الموضوعية والأمانة .

٦- الابتزاز : وهو استغلال الجمهور؛ بالحصول على أموال نقدية أو عينية منهم مقابل الحصول على الخدمة المطلوبة أو تسهيل الحصول عليها ، أو ابتزازهم بدافع منعهم من التعرض للإيذاء الجسدي أو التعذيب النفسي أو الإساءة للسمعة ، مما يضطر الناس للدفع تخلصاً من الإساءة أو مقابل أخذ الحق .

٧- التقصير والإهدار : وذلك عن طريق إضاعة الممتلكات العامة بالتكاسل المتعمد أو عدم الالتزام بأوقات العمل واستغلاله في أمور أخرى ، أو إفشاء الأسرار وزرع الفرقة بين العاملين ، والإساءة للجمهور .

٨- الهدايا الغلول : وهي الهدايا التي يتم تبادلها بين المرؤوسين ورؤسائهم ، أو بين جمهور المراجعين للدوائر الحكومية والموظفين [١] .

٩- الخيانة وتولية غير الأكفاء في المناصب العامة.

بعض صور الفساد الإداري ومظاهره في المجتمع المصري: فقد أمكن لفريق من الباحثين أن يحدد المظاهر الأربعة التالية كمظاهر للفساد الإداري المتعارف عليها ، والمنتشرة في المجتمع المصري : -

أولا: الرشوة بمترادفاتها : من هدايا وإكراميات لتحقيق المكاسب الشخصية بصورة غير مشروعة.

ثانيًا: تصرف الموظف العام في المال العام لتحقيق مصالح شخصية غير مسموح بها.

ثالثًا: مجاملات الأقارب والمعارف التي تبدأ من مجرد تسهيل الإجراءات الحكومية، وتلافي الوقوف في طوابير الانتظار للحصول على خدمة أو أداء منفعة ما.

رابعاً: سرقة المال العام التي يدخل في نطاقها تبديد واختلاس العهدة الشخصية للموظف(٢).

بعض صور الفساد الإداري ومظاهره في السعودية: ففي استطلاع لرأي مجموعة من الأفراد هناك ، في دراسة أعدتها الدكتورة/ ابتسام عبد الرحمن حلواني ، تبين

---

[١] – الفساد الإداري في الدول النامية – دكتورة / ابتسام عبد الرحمن حلواني – ص ١١، ١٢ بتصرف واختصار .

[٢] – الفساد الإداري تفشى في مصر – تقرير حكومي أعده مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري – السبت : ٢٠٠٧/٨/١٨م – عبد الرحمن سعد – موقع : www.islamonline.net

من دراسة إجابات الأفراد الذين تم استطلاع آرائهم ، أن أهم صور الفساد الإداري هي :

١- مجاملة المسئولين طمعاً في الحصول على مجاملة مماثلة ٩٢٪ .
٢- محاباة المعارف والتحيز لهم عند أداء الخدمة ٩١٪ .
٣- استغلال النفوذ في تحقيق مصالح شخصية ٨٩٪ .
٤- إساءة استخدام السلطة بشكل عام ٨٦٪.
٥- التمسك بإجراءات يمكن الاستغناء عنها ٨١٪ .
٦- إضاعة الوقت والإهمال واللامبالاة عند أداء الدور الوظيفي ٧٩٪ .
٧- الاستهانة بالملكية العامة وعدم المحافظة عليها ٧٣٪ .
٨- الغش وخيانة الأمانة ٥٦٪ .
٩- أخذ الرشوة والسعي نحو الكسب الخاص مقابل الخدمة ٥٤٪ .

ولقد أضاف المجيبون في الاستطلاع سالف الذكر وبنسبة ٩٪ صوراً أخرى للفساد الإداري منها :

١- تعيين غير المؤهلين في الوظائف المختلفة ،وإعطاء الأفضلية تبعاً للنسب وليس للكفاءة.
٢- الشفاعة السيئة .
٣- عدم الالتزام بساعات الدوام الرسمي سواء عند بداية الدوام أو نهايته .
٤- تملك المنصب الإداري وتوريثه [١].

ولا شك أنه توجد صور كثيرة أخري للفساد الإداري ، تحت مسميات مختلفة وطرق متنوعة في كثير من البلاد العربية الأخرى ، حسب ثقافة كل بلد وعاداته، وحسب مستواه الاقتصادي ، مع عامل مشترك واحد وهو أنها جميعها تؤدي إلى الفساد [٢].

---

[١] - الفساد الإداري في الدول النامية - دكتورة / ابتسام عبد الرحمن حلواني - ص ٣٦، ٣٧ بتصرف واختصار .

[٢] - انظر : الفساد والعولمة ..تزامن لا توأمة - د/ عامر الكبيسي ، ص : ٩٥ وما بعدها.

المبحث الثاني: مفهوم الفساد ومعاييره في التصور الإسلامي :

أولاً : مفهوم الفساد كما ورد في القرآن الكريم : بين القرآن الكريم أن اتباع الحق لأهواء الفاسدين هو أعلى درجات الفساد ، قال تعالى : " **وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ** " [١] والفساد هنا " فساد التصرف والتدبير ، المبني على الظلم وعدم العدل ، فالسماوات والأرض ما استقامتا إلا بالحق والعدل " [٢] .

إن الإفساد في الأرض معصية عظيمة ، وقد ذكر القرآن الكريم حال المنافقين الذين نهاهم ربهم عن الإفساد في الأرض فادعوا أنهم مصلحون ، قال تعالى : " **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لا يَشْعُرُونَ** " [٣] .

وكثير من مظاهر الفساد والإفساد يظنها صاحبها إصلاحاً ، والفيصل في ذلك ما يترتب عليها وما ينتج عنها ، ووضعها في ميزان الطاعة والمعصية ، وقد أورد ابن كثير عن سلمان الفارسي : في قوله تعالى: " **وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ** " قال سلمان : لم يجئ أهل هذه الآية بعد . قال ابن جرير: يحتمل أن سلمان أراد بهذا أن الذين يأتون بهذه الصفة أعظم فساداً من الذين كانوا في زمان النبي ﷺ لا أنه عنى أنه لم يمض ممن تلك صفته أحد [٤] .

وفي معاني الفساد أيضاً ، بين القرآن أن السرقة والنهب لأموال الناس بكل صوره فساد في الأرض ، قال تعالى:" **قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا جِئْنَا لِنُفْسِدَ فِي**

---

[١] – سورة المؤمنون : ٧١ .

[٢] – تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان – للشيخ / عبد الرحمن السعدي– ص : ٥٣١ .

[٣] – سورة البقرة : ١١ ، ١٢ .

[٤] – تفسير القرآن العظيم : ١/ ١٨١ .

الأَرْضِ وَمَا كُنَّا سَارِقِينَ" [١]. يقول الشيخ السعدي : " إن السرقة من أكبر أنواع الفساد في الأرض " [٢].

وفي هذا الإطار أيضاً ، ذكر الله تعالى مظهراً آخر للفساد في الأرض ، وهو إهلاك الحرث والنسل ، بأي صورة كانت ، ومن أي مصدر كان ، وعلى أي هيئة كان صاحبه ؛ قال تعالى : "**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ الْفَسَادَ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ** " [٣] .

ومن صور الإفساد التي ذكرها القرآن الكريم ، قطع كل ما أمر الله به أن يوصل ؛ من وصل ما بين العبد وربه ، وبينه وبين رسوله ﷺ ، أو ما بين الأقارب والأصحاب وسائر الخلق ، من القيام بحقوقهم التي أمر الله أن توصل [٤]. قال تعالى :" **الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ** " [٥].

ومن صور الفساد أيضاً، الطغيان في الأرض بمجاوزة حدود الله ، قال تعالى:"**وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ الَّذِينَ طَغَوْا فِي الْبِلادِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا الْفَسَادَ** " [٦]. فالفساد بأي صورة كانت هو قرين الطغيان والظلم، ولو عرف المفسدون مصير الظالمين يوم القيامة لأقلعوا عن ظلمهم وغيهم وفسادهم .

يقول سيد قطب : "... ليس وراء الطغيان إلا الفساد . فالطغيان يفسد الطاغية ، ويفسد الذين يقع عليهم الطغيان سواء . كما يفسد العلاقات والارتباطات

---

[١] – سورة يوسف : ٧٣ .
[٢] – تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان – ص : ٣٨١ .
[٣] – سورة البقرة : ٢٠٤-٢٠٦ .
[٤] – تيسير الكريم الرحمن – ص : ٤١ بتصرف واختصار .
[٥] – سورة البقرة : ٢٧ .
[٦] – سورة الفجر :١٠ – ١٢ .

في كل جوانب الحياة، ويحول الحياة عن خطها السليم النظيف ، المعمر الباني، إلى خط آخر لا تستقيم معه خلافة الإنسان في الأرض بحال . .. ثم هو يجعل الجماهير أرقاء أذلاء ، مع السخط الدفين والحقد الكظيم ، فتتعطل فيهم مشاعر الكرامة الإنسانية ، وملكات الابتكار المتحررة التي لا تنمو في غير جو الحرية . والنفس التي تستذل تأسن وتتعفن ، وتصبح مرتعاً لديدان الشهوات الهابطة والغرائز المريضة . وميداناً للانحرافات مع انطماس البصيرة والإدراك. وفقدان الأريحية والهمة والتطلع والارتفاع ، وهو فساد أي فساد ..." [١].

ومن مظاهر الفساد كما ورد في القرآن الكريم ، العلو والاستكبار في الأرض ، قال تعالى:" **تِلْكَ الدَّارُ الْآَخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ**"[٢]. قال القرطبي :" تِلْكَ الدَّارُ الآخِرَةُ " يعني الجنة " نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لا يُرِيدُونَ عُلُوّاً فِي الأَرْضِ " أي رفعة وتكبراً على الإيمان والمؤمنين " وَلا فَسَاداً " عملا بالمعاصي ، قاله ابن جريج ومقاتل ، وقال عكرمة ومسلم البطين : الفساد أخذ المال بغير حق [٣].

ثم يفرق القرآن بين من يؤمن بالله ويعمل صالحاً ؛ فيعمر الأرض ويفيد الحياة والأحياء ، وبين من يفسد في الأرض فينشر فيها الظلم والبغي ، ويرسخ فيها مبادئ الفساد والإفساد التي تعين على الباطل وتقوض مبادئ العدالة التي قامت عليها السموات والأرض ، قال تعالى :" **أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ** " [٤].

ومن خلال ما سبق نتبين أن القرآن الكريم قد تناول كلمة الفساد بمعان مختلفة في كثير من آياته ، وأنه قد أوضح لكل ذي لب أن عاقبة الفساد – بكل أنواعه –

---

[١] – في ظلال القرآن – ٨/ ٣٤ بتصرف واختصار .

[٢] – سورة القصص : ٨٣ .

[٣] – الجامع لأحكام القرآن ٣٢٠/١٣ .

[٤] – سورة ص : ٢٨ .

خسر في الدنيا والآخرة ، فالله تعالى لا يعط الآخرة للمفسدين في الأرض ؛ الذين اتبعوا أهواءهم ، والذين أكلوا أموال الناس بالباطل ، وطغوا وبغوا وتكبروا ، وقطعوا ما أمر الله به أن يوصل ؛ من الرحمة والتكافل والتعاون والمودة ، التي أراد الله لها أن تعم الخلق أجمعين .

ثانياً : مفهوم الفساد كما ورد في السنة : ورد في السنة أن الفساد ضد الإصلاح ، ووردت الإشارة إلى أنه سيكثر في آخر الزمان ، قال ﷺ : " **إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء . قيل : من هم يا رسول الله ؟ قال : الذين يصلحون إذا فسد الناس** " [١].

وسيكون للفساد في هذا الزمان – كما ذكر النبي ﷺ – صور شتى ؛ فعن عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :" **خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ قَالَ عِمْرَانُ لا أَدْرِي أَذَكَرَ ﷺ بَعْدُ قَرْنَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ وَلا يُؤْتَمَنُونَ وَيَشْهَدُونَ وَلا يُسْتَشْهَدُونَ وَيَنْذِرُونَ وَلا يَفُونَ وَيَظْهَرُ فِيهِمْ السِّمَنُ** " [٢].

قال ابن حجر : قوله (يخونون) مشتق من الخيانة ، وزعم ابن حزم أنه وقع في نسخة **(يحربون)** قال : فإن كان محفوظاً فهو من قولهم : حربه يحربه إذا أخذ ماله وتركه بلا شيء ، ورجل محروب: أي مسلوب المال.

قوله :(ولا يؤتمنون) أي لا يثق الناس بهم ولا يعتقدونهم أمناء ، بأن تكون خيانتهم ظاهرة ؛ بحيث لا يبقى للناس اعتماد عليهم . قوله : (ويشهدون ولا يستشهدون) يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل أو الأداء بدون طلب .

---

[١] – الحديث صحيح أخرجه الترمذي في سننه – كتاب الذبائح – أبواب الإيمان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم – باب ما جاء أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا – حديث: ٢٦٢١، وانظر: السلسلة الصحيحة للألباني ٢٦٧/٣ (١٢٧٣).

[٢] – فتح الباري– ك/ الشهادات– ب/ لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد – ٣١٩/٥ (٢٦٥١) ط/دار السلام – الرياض – الأولى :١٤٢١–٢٠٠٠م.

. . وقوله : (ويظهر فيهم السمن) أي يحبون التوسع في المآكل والمشارب وهي أسباب السمن [١].

إن إشارة ابن حزم (رحمه الله) إلى ما وقع في بعض النسخ من أنها " يحربون " بدلاً من " يخونون " تعطي المعنى المراد الإشارة إليه ؛ ذلك أن من نتائج الفساد الإداري أن يقوم الفاسدون المفسدون بسلب أموال الناس دون أن يتركوا لهم شيئاً .

وقد ورد في السنة أيضاً أن من دواعي نشر الفساد بين الناس اتباع عوراتهم ؛ فعن معاوية ﷺ قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: " **إنك إن اتبعت عورات الناس أفسدتهم أو كدت أن تفسدهم**" فقال أبو الدرداء : كلمة سمعها معاوية من رسول الله ﷺ نفعه الله تعالى بها [٢] .

وفي إشارة من النبي ﷺ لمن اضطر إلى الطعام أو الشراب أن يستأذن صاحبهما ؛ بأن ينادي عليه ؛ فإن لم يجبه فليأكل وليشرب بالمعروف دون أن يفسد أو يخرب ، فعن أبي سعيد الخدري ﷺ عن النبي ﷺ قال : " **إذا أتيت على راعي إبل فناد يا راعي الإبل ثلاثاً ، فإذا أجابك وإلا فاحلب واشرب من غير أن تفسد ، وإذا أتيت على حائط فناد يا صاحب الحائط ثلاثاً ، فإن أجابك وإلا فكل من غير أن تفسد** " [٣].

وقد ذكر البخاري في صحيحه تحت عنوان : " بَاب أَجْرِ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرَ مُفْسِدٍ "عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :" **الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ**

---

[١] – فتح الباري: ٥/٣١٩– ٣٢١ باختصار – ط/دار السلام.

[٢] – صحيح سنن أبي داود للألباني (صحيح) ك/ الأدب– ب/ في النهي عن التجسس– ج٣/١٩٩ – حديث رقم(٤٨٨٨).

[٣] –مسند أحمد بن حنبل – ومن مسند بني هاشم: مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه – حديث:١٠٩٤٣ ، وانظر صحيح الجامع وزيادته للألباني – ج١/١١٢ (٢٧٤) المشكاة (٢٩٥٣).

الْأَمِينُ الَّذِي يُنْفِذُ وَرُبَّمَا قَالَ يُعْطِي مَا أُمِرَ بِهِ كَامِلاً مُوَفَّراً طَيِّباً بِهِ نَفْسُهُ فَيَدْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقَيْنِ" [١].

ولا شك أن الموظف أو المسئول خازن على المال الذي تحت يده ، فهو مال الرعية ، ولا ينبغي له أن يتصرف فيه إلا وفق مصلحة المجتمع ؛ وليس وفق مصالحه الشخصية الضيقة ، فلا تمتد يده إلى ما ليس من حقه.

ولقد ربطت السنة بين الفساد وبين قطع علاقات القربى والمودة والرحم بين الناس ، فهو فساد يحلق الدين ، ويدمر العلاقات بين الناس ، ولا شك أن فساد ذات البين من أهم آثار الفساد الإداري الذي نتحدث عنه . عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :" **أَلا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلَ مِنْ دَرَجَةِ الصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ ، قَالُوا بَلَى ، قَالَ صَلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ ، فَإِنَّ فَسَادَ ذَاتِ الْبَيْنِ هِيَ الْحَالِقَةُ** " قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَيُرْوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : " **هِيَ الْحَالِقَةُ لا أَقُولُ تَحْلِقُ الشَّعَرَ وَلَكِنْ تَحْلِقُ الدِّينَ** " [٢].

ثالثاً : معايير الفساد الإداري في التصور الإسلامي[٣]: إذا نظرنا إلى المعاني السابقة للفساد في القرآن والسنة ، وأردنا أن نضع بعض المعايير التي يمكن أن توزن بها ظاهرة الفساد الإداري ، فيحكم من خلالها بفساد الفعل أو عدم فساده ، فإن هذه المعايير تتلخص في الآتي :

---

[١] – صحيح البخاري :ك/ الزكاة – ب/ أجر الخادم إذا تصدق بأمر صاحبه غير مفسد – ص:٣٤٩(١٤٣٨).

[٢]– سنن الترمذي الجامع الصحيح – ك الذبائح– أبواب صفة القيامة والرقائق والورع عن رسول الله صلى الله عليه – حديث:٢٤٩٣، وانظر: صحيح سنن الترمذي للألباني: ك/ صفة القيامة – ب (٥٦) ج٢/ ٦٠٧ (٢٥٠٩) .

[٣] – انظر : بحث " نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري " د/ آدم نوح القضاة – ضمن أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد –ج١/ ٣٦٧ وما بعدها بتصرف واختصار.

الأول : القصد إلى إحداث الفساد الإداري : وهذا يعني أن يكون الفساد وقع من صاحبه على وجه التعمد والقصد لا الخطأ والنسيان ، لقوله ﷺ :" **رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه** " [١].

الثاني : إهمال القيام بمقتضيات السلطة الإدارية على الوجه الأكمل: وذلك أن الشخص الذي يتمتع بسلطات إدارية معينة يجب عليه شرعاً أن يمارس هذه السلطات بما يحقق مقاصد الشارع من منحه إياها على أكمل وجه يستطيعه ، ولا يشترط فيه أن يكون التفريط في أداء واجباته الإدارية تاماً ، بل يكفي أن يكون نزولاً عن حد الإتقان وبذل غاية الوسع . وهذا يؤخذ من قوله ﷺ :" **مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ**" [٢] . وقوله ﷺ : " **مَا مِنْ وَالٍ يَلِي رَعِيَّةً مِنْ الْمُسْلِمِينَ فَيَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لَهُمْ إِلا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ** " [٣] .

وقد ذكر بعض الباحثين المعاصرين صوراً لهذا النوع من الفساد ؛ مثل التغيب عن العمل بدعوى الإجازات المرضية ، والتأخر في الحضور إلى العمل، والخروج قبل المواعيد المقررة ، والاستهتار بالملكية العامة ، وعدم احترام الوقت أو سوء استغلاله ، إلى غير ذلك من أوجه التقصير[٤].

---

[١] – الحديث صحيح أخرجه ابن حبان – كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة ، باب ذكر الإخبار عما وضع الله بفضله عن هذه الأمة – حديث:٧٣٢٦، وأخرجه الحاكم في المستدرك – كتاب الطلاق – حديث:٢٧٣٣ بلفظ : تجاوز ، وانظر: صحيح الفتح الصغير ج١/٦٩٥ (٣٥١٥) .

[٢] – صحيح مسلم – كتاب الإيمان – باب استحقاق الوالي الغاش لرعيته النار – حديث:٢٢٩.

[٣] – صحيح البخاري:ك / الأحكام – ب/ من استرعى رعية فلم ينصح – ص:١٧٦٦(٧١٥١).

[٤] – " نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري " ص/ ٣٦٧ وما بعدها بتصرف واختصار.

الثالث : تجاوز الحدود الموضوعية للسلطات الإدارية : فجميع السلطات الإدارية خاضعة لأحكام الشرع ، وهذا يعد قريباً إلى حد كبير مما يسمى في النظم الإدارية المعاصرة بمبدأ سيادة القانون أو المشروعية ، ونصوص الكتاب والسنة تشير إلى ذلك بصورة خاصة أو بصورة عامة .

١- نصوص الكتاب والسنة تضافرت على وجوب طاعة الله ، وحذرت من مخالفة نهيه وتجاوز الحدود التي حدها لعباده ، وجعلت من هذا الشأن مبدأ عاماً يشترك فيه الحاكم والمحكوم ، والوالي والمولى عليه ، بل أكدت ذلك في حق عموم الناس حين قال ﷺ :" **السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ فِيمَا أَحَبَّ وَكَرِهَ مَا لَمْ يُؤْمَرْ بِمَعْصِيَةٍ فَإِذَا أُمِرَ بِمَعْصِيَةٍ فَلا سَمْعَ وَلا طَاعَةَ** " [١]. فسلطة الشرع تعلو على كل سلطة سواها .

٢- النصوص الخاصة التي جاءت في تحذير الولاة من الظلم والاعتداء تحت غطاء السلطات الممنوحة لهم أياً كانت مواقعهم ؛ كقوله تعالى :" **وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** "[٢]. قال الإمام القرطبي : المعنى لا تصانعوا بأموالكم الحكام وترشوهم ليقضوا لكم على أكثر منها، قال ابن عطية: وهذا القول يترجح، لأن الحكام مظنة الرشاء إلا من عُصم وهو الأقل. وأيضاً فإن اللفظين متناسبان: تدلوا من إرسال الدلو، والرشوة من الرشاء، كأنه يمد بها ليقضى الحاجة [٣] ولا شك أن الآية –على هذا التفسير – جاءت في تحريم الرشوة ؛ وهي من أخطر أنواع الفساد وأشدها ضرراً .

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ قُرَيْشًا أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا وَمَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حِبُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ **فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ**

---

[١] – صحيح البخاري: ك / الأحكام – ب/ السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية – ص: ١٧٦٥ (٧١٤٤).

[٢] – سورة البقرة: ١٨٨.

[٣] – تفسير القرطبي ج٢/٣٤٠.

! ثُمَّ قَامَ فَاخْتَطَبَ ثُمَّ قَالَ : إِنَّمَا أَهْلَكَ الَّذِينَ قَبْلَكُمْ ؛ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمْ الضَّعِيفُ أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ . وَأَيْمُ اللَّهِ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا " [١].

يقول الإمام ابن حجر : " وفيه ترك المحاباة في إقامة الحد على من وجب عليه ولو كان ولداً أو قريباً أو كبير القدر ، والتشديد في ذلك والإنكار على من رخص فيه أو تعرض للشفاعة فيمن وجب عليه " [٢]. ولعل المحاباة التي أشار إليها ابن حجر (رحمه الله) هي ما يعرف بالمحسوبية اليوم ؛ فكأن كل من أقدم على محاباة شخص فأعطاه ما ليس من حقه ، أو أعانه على اغتصاب حقوق الناس دون أن تمتد إليه يد القانون لتقتص منه ؛ فقد وقع في محظور شرعي ، وخالف الشرع مخالفة صريحة .

الرابع : استعمال الولاية بما يتنافى مع مقاصد الشريعة منها واقعاً : يشير هذا المعيار إلى ضرورة مراقبة الله تعالى في استعمال الولايات ، وعدم البحث عن مبررات ظاهرها شرعي وباطنها يتنافى مع المقاصد الشرعية التي وضعت من أجلها هذه الولايات؛ فيأتي الفساد الإداري – والحال كذلك – من وجهين : **الأول:** استغلال السلطات التقديرية التي تمنح للإداريين وأصحاب الولايات بصورة تتنافى مع ما وضعت له أصلاً . **الثاني** : استغلال المنافذ القانونية أو الاحتيال ، الذي يمكن بعض الأشخاص من الإتيان بأفعال لها صورة الفعل المشروع ولكنها تحمل في طياتها منافاة واضحة لمقاصده وأهدافه العليا[٣].

يقول الإمام الشاطبي:" كل من ابتغى في تكاليف الشريعة غير ما شرعت له؛ فقد ناقض الشريعة ، وكل من ناقضها فعمله في المناقضة باطل، فمن ابتغى في التكاليف ما لم تشرع له؛ فعمله باطل " [٤].

---

[١] – صحيح البخاري : ك/ الحدود – ب/ كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان– ج١٢/١٠٦(٦٧٨٨).

[٢] – فتح الباري : ج١٢/١١٧ – ط/دار السلام بالرياض .

[٣] – بحث " نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري " د/ آدم نوح القضاة – ص/ ٣٧١، ٣٨٢.

[٤] – الموافقات: ج٣/ ٢٧، ٢٨ (دار ابن عفان– الأولى: ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م) .

وعلى ذلك فكل من استغل سلطته في غير ما وضعت له ، فعمله باطل ؛ لأنه بدل أن ينفع نفسه وينفع الناس بما أحل الله له ، وبما يسر له من عمل طيب، جعلها وسيلة للتربح غير المشروع ، وكذلك كل من استخدم وظيفته بطريق غير مباشر للتربح ، تحت مسميات أخرى كالهدايا أو الإكراميات أو غيرها فكذلك عمله باطل وماله حرام . فعنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ يُدْعَى ابْنَ اللُّتَبِيَّةِ فَلَمَّا جَاءَ حَاسَبَهُ قَالَ هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : **فَهَلا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا** . ثُمَّ خَطَبَنَا فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ : **أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أَسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلانِي اللَّهُ ، فَيَأْتِي فَيَقُولُ هَذَا مَالُكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ لِي ، أَفَلا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ ، وَاللَّهِ لا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلا لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَلأَعْرِفَنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُوَارٌ، أَوْ شَاةً تَيْعَرُ ..**" [١].

وموضع الشاهد أن النبي ﷺ بين السبب في تحريم الهدية إلى والي الصدقة، وأن ذلك كان بسبب الولاية ، فالنبي ﷺ لم يتهمه بأخذ الرشوة ، ولم يتهمه بغلول شيء من أموال الزكاة أو اختلاسه ، بل اكتفى بمجرد إقراره على نفسه بأن هذا المال أهدي إليه ، واعتبر هذا الأمر – المخالف لما شرعت من أجله وظيفته – بحد ذاته أمراً محرماً يستوجب العقوبة الأخروية التي لا تقل عن عقوبة الاختلاس من المال العام أو الغلول التي وردت في نصوص أخرى[٢] .

الخامس : استعمال الولاية بما يتنافى مع مقاصد الشريعة منها مآلاً : هذا المعيار من معايير الفساد الإداري يقصد منه شمول تلك الإجراءات الإدارية التي تبدو نظرياً أنها موافقة لمقتضيات العدل والمصلحة التي يجب أن تتوخاها الولايات بأنواعها المختلفة ، غير أنها في الواقع العملي التطبيقي تؤل إلى غير ذلك، وهذا مبني على ما يسميه المختصون من علماء الشريعة بالنظر في المآلات .

---

[١] – صحيح البخاري:ك / الحيل – ب/ احتيال العامل ليهدى له – ص:١٧٢٨(٦٩٧٩).

[٢] – بحث " نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري " د/ آدم نوح القضاة – ص/ ٣٧٣.

يقول الإمام الشاطبي :" النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً ، كانت الأفعال موافقة أو مخالفة، وذلك أن المجتهد لا يحكم على فعل من الأفعال الصادرة عن المكلفين بالإقدام أو بالإحجام إلا بعد نظره إلى ما يؤول إليه ذلك الفعل ، مشروعًا لمصلحة فيه تستجلب، أو لمفسدة تدرأ، ولكن له مآل على خلاف ما قصد فيه، وقد يكون غير مشروع لمفسدة تنشأ عنه أو مصلحة تندفع به، ولكن له مآل على خلاف ذلك، فإذا أطلق القول في الأول بالمشروعية، فربما أدى استجلاب المصلحة فيه إلى مفسدة تساوي المصلحة أو تزيد عليها ، فيكون هذا مانعًا من إطلاق القول بالمشروعية " [١].

ولعل أوضح صورة ينطبق عليها هذا الضابط ما يسمى في علم الإدارة الحديثة بالبيروقراطية ، التي تنشأ حين يتضخم جهاز الموظفين نتيجة لاستحداث قيود وسلطات لا ضرورة لها ، تزيد من تقييد حرية المواطنين ، وتزيد من ربط أعمالهم وأنشطتهم بجهاز الدولة ، فتشل جانباً كبيراً من قدرتهم على الإبداع والمبادرة ، وتجعل أعمالهم أكثر كلفة من جهة ما تستغرقه من زمن وجهد ، ومن جهة ما تكلف من أموال . مع أن مقصود الدولة نظرياً ضبط الأنشطة التي يمارسها المواطنون وتنظيمها [٢].

والموظف الإداري عليه نصيب من المسئولية – أيضًا ؛ يلفت نظر الجهات العليا والتشريعية بما يراه واقعيًا ولو كان محتملاً، وإن كانت كثير من صور الفساد الإداري لا يتحملها الموظف الإداري وحده ، الذي ربما يؤدي تقيده بالقوانين واللوائح إلى إضرار بالمصلحة العامة وهو لا يدري – غالباً– ولكن المسئولية تقع في الأساس على الجهات الرقابية والتشريعية التي تراقب أداء هذه القوانين واللوائح ، وتراقب مدى ملاءمتها لحياة الناس ونفعها لهم . فتعيد النظر فيها بما يحقق النفع في الحال والمآل .. فالمسئولية إذًا مشتركة بين الموظف الإداري ومصلحته كل على قدره.

---

[١] – الموافقات: ج٥/ ١٧٨،١٧٧ .

[٢] – " نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري " د/ آدم نوح القضاة – ص/ ٣٧٤ .

المبحث الثالث:حجم ظاهرة الفساد الإداري:

ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة عالمية، وليست مقتصرة على الدول النامية أو الفقيرة وحدها؛ ذلك " أن العولمة التي جعلت الدول والقارات بمثابة القرى والجزر المترابطة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، وفتحت الأسواق على بعضها ، ووضعت الحكومات والنظم أينما وجدت تحت إشراف وهيمنة المنظمات الدولية والشركات العملاقة ، قد صيرت من الفساد ظاهرة دولية ، يمارسها الكبار والسادة ، تحت شعارات ومسميات جديدة ، وعبر آليات ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب " [١].

وإذا كان الفساد بكل صوره قد كرسته العولمة ، وأقامت له سياجاً يحميه من خلال المؤسسات الدولية والشركات العالمية العملاقة ، التي هي الحاكم بأمره في ظل هذه العولمة ، إذا كان كل ذلك قد حدث فإن الدول العربية لم تسلم من هذه الظاهرة ؛ ولم تقف في وجهها بحكم ما لها من رصيد أخلاقي قيمي يستند إلى الإسلام ، هذا الدين العظيم الذي مقت هذه الممارسات ورفضها ، من خلال القرآن والسنة ، كما سبق بيانه .

فما هو حال ووزن هذه الظاهرة في الدول العربية ؟ يجيب عن هذا السؤال د / حمدي عبد العظيم بقوله : " الفساد في الدول العربية يتفاوت من دولةٍ إلى دولةٍ أخرى ، ولكنها كشعوب نامية وشعوب تنتمي إلى العالم الثالث، نجد أن سلطة المال يمكن أن تؤدي إلى الحصول على أشياء بدون وجه حق، فهنا يكون الفساد من جانب أصحاب الأموال القادرين على الحصول على تراخيص حكومية أو موافقات أو أشياء بالمخالفة للقانون .

وهنا يعرضون مبالغ كبيرة على الأجهزة المسئولة عن الموافقات والتراخيص باعتبار أن المرتّبات والأجور الحكومية منخفضة مع غلاء الأسعار، ففي هذه الحالة نجد أن الفساد يكون مرتبطاً بالعقود الدولية في مشروعات البنية

---

[١] – الفساد والعولمة ..تزامن لا توأمة – د/ عامر الكبيسي ، ص : ٧٠،٧١ .

الأساسية ، في المشتريات الحكومية من السلع المستوردة من الخارج ، من الأجهزة والآلات والمعدات[١].

وفي مصر كشفت دراسة أعدتها كلية الآداب جامعة القاهرة، حول تحليل أسباب الفساد الإداري، ودوافعه على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، أن ٨٠,٩٪ من المصريين يرون أن أخلاق الناس تغيرت ، وأن ٦٣,١٪ من عينة البحث يرون أن العلاقات الإنسانية السيئة أصبحت من ثوابت التغير الأخلاقي السيئ ، بينما يرى ٧٨,٦٪ أن التغير الأخلاقي يسير من سيئ إلى أسوأ.

وأظهرت الدراسة التي أشرف عليها الدكتور أحمد زايد، عميد كلية الآداب جامعة القاهرة السابق، بمشاركة مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، أن ٨٣,٦٪ من المصريين يرون أن الفساد زاد في مصر. وحول انتشار الفساد في المجتمع، أكدت الدراسة أن غالبية رجال الأعمال ذوى السلطة هم الأكثر فساداً في المجتمع بنسبة ٤٣,١٪، يليهم التجار ثم رجال الشرطة وأعضاء المجالس المحلية، ويأتي في المرتبة الأقل فساداً في المجتمع رجال الدين الخاضعون للحاكم.

وأشارت بيانات الدراسة التي شملت عينة بحث مكونة من ٢٠٠٠ فرد من ٤٠ وحدة مختلفة، إلى أن المصالح الحكومية ذات الطابع الخدمي جاءت حسب الدراسة في المرتبة الأولى لأكثر المؤسسات فساداً في المجتمع بنسبة ٤٨,٤٪، وتليها مؤسسات قطاعي الصحة والتعليم بنسب متقاربة ، ثم وزارة الإعلام ووزارة الداخلية والمحليات. وركزت الدراسة على أن المجتمع المصري يعانى نقصاً في قيم الاتساق، حيث كشفت العينة عن أن ٨٨,٤٪ من أفراد العينة أكدوا أن المصريين يعانون من التناقض بين القول والفعل، وأن رجال السياسة هم الأكثر تناقضاً بنسبة ٨٣,١٪، يليهم رجال الشرطة ٧٣,٢٪ ورجال الدين ٤٣٪ ورجال القضاء ٣٨,٤٪.

---

[١] – مستويات الفساد في العالم –حلقة من برنامج :ما وراء الخبر على قناة الجزيرة بتاريخ :٢٠٠٧/١٢/٦م – بتصرف يسير –موقع : www.aljazeera.net

وحول انتشار الظلم في المجتمع المصري، أكدت الدراسة أن المجتمع يسوده الظلم أكثر من العدل، وأكد ٤٠,٨٪ من عينة البحث أن الدولة غير عادلة لانحيازها لفئات بعينها، ولأنها تقدم خدمات غير جيدة للفقراء، ولا تطبق القانون، وعليه أكد أكثر من٥٠٪ أنهم يفوّضون أمرهم لله فيما يتعلق بمطالبتهم بحقوقهم[١].

ولم تكن الدراسات والتقارير داخل مصر هي التي ترصد هذه الظاهرة ، وإنما كل تقارير المؤسسات الدولية تشير إلي حد الخطر الذي بلغه الفساد في مصر ؛ فالبنك الدولي يعلن أن حجم خسائر الفساد في مصر يقدر بنحو ٥٠ مليار جنيه سنوياً، وأن عدد قضايا الفساد بلغ ٣٦٥ ألف قضية. ومؤشر مكافحة الفساد للعام الحالي (٢٠٠٧) الصادر عن البنك الدولي أيضاً تتذيل فيه مصر المراتب الأخيرة بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [٢] .

وبالنسبة لبعض الدول العربية الأخرى ، فالمملكة العربية السعودية يكلفها الفساد ثلاثة تريليونات ريال (٨٠٠ مليار دولار) حسب تقدير اقتصاديين وقانونيين سعوديين وقد أشار هؤلاء في تصريحات صحفية، إلى أن انتشار بعض صور الفساد الإداري بالسعودية جعلها في مراتب متراجعة حددتها منظمة الشفافية العالمية،حيث أتت المملكة بالمرتبة ٧٨ من أصل ١٦٠ دولة بالعالم [٣] .

وفي التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية [٤] للعام ٢٠٠٨ ورد فيه : أن الفساد يعتبر كارثة إنسانية ، وفي تصريح **لهوجيت لابيل** رئيسة المنظمة المذكورة

---

[١] – دراسة بعنوان : الفساد يسير من سيئ إلى أسوء في مصر – جريدة الشعب على الإنترنت : www.alshaab.com بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٣م .

[٢] – المصري اليوم : الاثنين : العدد : ١١٧٧ بتاريخ :٢٠٠٧/٩/٣م – بقلم : عادل السنهوري .

[٣] – موقع : www.aljazeera.net الخميس :١٣٢٨/٢/٤هـ الموافق : ٢٠٠٧/٢/٢٢م .

[٤] – هي منظمة غير حكومية مهمتها أن تزيد من فرص ونسب مساءلة الحكومات ، وتقييد الفساد المحلي والدولي ، وهي تمثل حركة دولية لمحاربة الفساد، وسيأتي مزيد من التعريف بهذه المنظمة وأهدافها واستراتيجياتها عند الحديث عن علاج الظاهرة ص : ٣٢ .

قالت : إن الفساد يمكن أن يكون مسألة حياة أو موت لكثير من الشعوب، معللة ذلك بقولها :إن كنت في حالة تجد اللقاحات تلوث ،والمضادات الحيوية تستبدل بالماء ، والمدرس لا يدفع له راتبه فهو بالتالي لا يأتي للمدرسة ، وهكذا يتدهور النظام التعليمي ، وإن كان هناك عنف وهناك تجار مخدرات وأموال تأتي من فساد من يحكمون في منطقة ما ؛ فالناس في هذا المكان وفي هذا الظرف يموتون، وإن كانت الخدمات غير متاحة للنساء عندما يلدن الأطفال؛ لأن الأموال تذهب إلى مكان آخر بدلاً من أن تضخ في قطاع الصحة النسائية، فالناس يموتون؛ إذاً فهي كارثة إنسانية بأسوأ الأصناف وأسوأ الصفات[١].

– Transparency وقد أصدرت "منظمة الشفافية الدولية International" تقريرها السنوي حول حالة الفساد في العالم ، وأكدت بهذه المناسبة على أن المجتمع الدولي يجب أن يبتكر طرقاً فعّالة لمساعدة البلدان التي مزقتها الحروب، على تطوير مؤسساتها وضمان استمرارها، وأشارت المنظمة إلى عدم وجود منطقة في العالم محصنة ضد أخطار الفساد ، في ظل مواجهة كثير من البلدانٌ نزاعات مستمرة ، وما تجلبه من أوضاع غير مستقرة .وأظهرت النتائج النهائية لمؤشر مدركات الفساد لسنة ٢٠٠٩م الذي أصدرته هذه المنظمة الدولية بالتزامن مع الفروع الوطنية "لمنظمة الشفافية الدولية"، بأن ترتيب البلدان العربية من حيث مستوى الشفافية من بين (١٨٠) دولة ، جاء على النحو التالي :

أبرز قطر في المرتبة الأولى (٢٢ عالمياً)، تلتها الإمارات العربية المتحدة (٣٠) وسلطنة عمان (٣٩) والبحرين (٤٦) والأردن (٤٩) والسعودية (٦٣) وتونس (٦٥) والكويت (٦٦) والمغرب (٨٩) والجزائر (١١١) ومصر (١١١ مكرر)

---

[١] – أسباب تفشي الفساد في العالم العربي –حلقة من برنامج : بلا حدود على قناة الجزيرة بتاريخ : ٢٠٠٩/١٢/٩م مع رئيسة منظمة الشفافية الدولية – موقع : www.aljazeera.net

وسورية (١٢٦) ولبنان (١٣٠) وليبيا (١٣٠ مكرر) واليمن (١٥٤) والعراق (١٧٦) والسودان (١٧٦ مكرر) والصومال (١٨٠) [١].

وفي إشارة إلى عالمية الظاهرة يقول د/ علي الدين هلال : " في إطار مرحلة العولمة التي نعيشها لم يعد الفساد ظاهرة داخلية وحسب ،بل إن عديداً من ممارسات الفساد تتضمن التنسيق والتعاون في أكثر من دولة ، بل ويمكن القول إن الفساد أصبح إحدى وسائل القوى الكبرى لتحقيق سيطرتها علي الدول الفقيرة والنامية ؛ وذلك من خلال سياسات الحكومات والشركات دولية النشاط ، وزاد من خطورة هذا التطور العلاقة بين الفساد كظاهرة دولية وأشكال الجريمة المنظمة ، لذلك دعت اتفاقية الأمم المتحدة إلي التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد [٢].

وعلى ذلك ، فإن هذه الظاهرة ظاهرة عالمية ، وعالميتها لا يعني التقليل من شأنها ، أو التهاون في معالجتها على المستوى المحلي ، أو العربي أو الإسلامي ؛ ذلك أن ما يترتب على هذه الظاهرة ، ليس مجرماً إنسانياً أو أخلاقياً فحسب ، وإنما هو مجرم ومحرم إسلامياً في المقام الأول ، كما سبق بيانه عند الحديث عن معنى الفساد في القرآن والسنة ، وما سيأتي بيانه عند الحديث عن علاج هذه الظاهرة بمشيئة الله تعالى .

---

[١] – انظر: موقع المنظمة العربية لمكافحة الفساد : www.arabanticorruption.org

[٢] – الأهرام : السبت : ٢٠٠٨/٣/٢٩م – قضايا وآراء بتصرف يسير.

الفصل الثاني:أسباب ظاهرة الفساد الإداري وآثارها

المبحث الأول:أسباب الظاهرة:

لظاهرة الفساد الإداري أسباب كثيرة ، لابد من التعرف عليها ، أو على الأقل على أهمها ؛ لما لذلك من أثر إيجابي في وضع رؤية وخطة لعلاجها ، ولا يمكن رصد كل أسباب الفساد الإداري بجزئياته الصغيرة ، وإنما سأحاول التعرف على العناوين البارزة التي ينضوي تحتها كثير من الفروع ، التي يمكن أن تعالج إذا عالجنا سببها الأكبر .

أولاً:المنافذ السياسية للفساد الإداري : تعتبر المنافذ السياسية للفساد الإداري من أخطر أسبابه وأهمها ؛ لأن فساد القمة سرعان ما يستشري ويتسرب للمستويات الأدنى التي تحتمي وتتستر بقياداتها المتواطئة معها ... كذلك لا يستثني المحللون والأكاديميون المعنيون بالمداخل السياسية للفساد الإداري دور الأحزاب السياسية – لا سيما الأحزاب الحاكمة – في نشر وتكريس ظاهرة الفساد الإداري ... كذلك عدم الاستقرار السياسي يدفع السياسيين في السلطة إلى استغلال نفوذهم للتربح غير المشروع مستغلين مواقعهم في السلطة لجمع المال الحرام في فرصة يرون أنها ربما لن تتكرر... وهذا يعني أن الفساد الإداري سيظل ظاهرة مزمنة طالما بقيت القيادات والنظم السياسية منفذاً لاستغلال النفوذ وللكسب اللامشروع [١] .

فالفساد . إذن . ليس فقط سلوكاً منحرفاً إدارياً مثلما يجري تفسيره حالياً، لكنه مرض كامن في بنية العلاقات التي تجمع بين المال والسياسة ، مما يعطيه مبررات البقاء، نظرياً وعملياً ، وما من فساد إداري كبير إلا خلفه علاقات سياسية تمنحه السند والحماية [٢].

---

[١] – الفساد والعولمة .. تزامن لا توأمة – د/ عامر الكبيسي ، ص : ١١–١٥ بتصرف واختصار.

[٢] – الأهرام : الثلاثاء : ٢٠٠٨/١٠/٧م – قضايا وآراء – لجنة وطنية لمكافحة الفساد – سامح فوزي .

ثانياً:المنافذ الاقتصادية للفساد الإداري : لا شك أن العامل الاقتصادي من أهم أسباب الفساد الإداري ،وكثير ما يرتبط الفساد الإداري بالفساد المالي ؛ حيث يندفع كل منهما بروابط قوية نحو الآخر ، وقد لخص الدكتور/ عامر الكبيسي أهم المنافذ الاقتصادية للفساد الإداري بما يلي :

١- السياسات الاقتصادية المرتجلة التي لا تراعي تحقيق قدر من التوازن أو العدالة في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية على السكان، فتؤدي إلى التباين الطبقي واختلال معدلات الدخل بين فئات وشرائح المجتمع ... ويعد التضخم الاقتصادي وارتفاع الأسعار وعجز الرواتب والأجور عن تلبية المطالب الأساسية للعيش مناخاً صالحاً لتفشي الفساد الإداري .

٢- تحميل الإدارة العامة والقطاع العام بأعباء ومهام جسام تتطلبها برامج التنمية الطموحة والمتسارعة ؛ مما يستلزم تخويلها صلاحيات واسعة ، ومدها بموازنات واعتمادات مالية كبيرة ، دون تأهيل كوادرها وتحصينها من الانحراف والاستغلال ، أو إخضاعها للمتابعة والرقابة والمساءلة؛ مما يشكل لها مناخاً ملائماً وجواً صالحاً للمفسدين .

٣- التحول السريع وغير المخطط نحو تعظيم دور القطاع الخاص ، وبيع المؤسسات والمرافق الحكومية للشركات الأجنبية ؛ مما يسمح للسماسرة والوسطاء والوكلاء بعقد الصفقات ودفع العمولات لشراء الذمم والمساومة على الملكية العامة لصالح قلة من الرأسماليين .

٤- الأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها المجتمعات تؤدي إلى شح عرض السلع والمواد وتزايد الطلب عليها ؛ فتظهر السوق السوداء وما يرافقها من تهريب واتجار بالممنوعات ، وتفشي الغش والتحايل والرشوة وغيرها من الروافد الكبيرة للفساد الإداري [١] .

---

[١] - الفساد والعولمة .. تزامن لا توأمة - د/ عامر الكبيسي ، ص : ١٥- ١٨بتصرف واختصار.

ثالثاً:المنافذ والأبعاد الاجتماعية للفساد الإداري :لا شك أن للبيئة أثراً كبيراً على الإنسان، ولو بحثت خلف كل فاسد فستجده – غالبا– نتاج تربية مغلوطة وغير مستقيمة، جعلته لا يأبه لما يرتكب من أخطاء أو مخالفات ، ولا يرى فيها شيئاً يعاب عليه أو يلام بسببه. " بينما تجد للتركيبة الاجتماعية ، وللتنشئة الأسرية وللميول والاتجاهات السائدة لدى غالبية المواطنين ، ولأخلاقهم وقيمهم الفطرية والدينية علاقة وثيقة بالحصانة التي يتمتع بها البعض ضد الفساد وممارساته .

فمن المتغيرات الاجتماعية التي تسهم في توفير أجواء الفساد الإداري، أو تحفز البعض على ممارسته ما يلي:

١– توظيف الانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية وغيرها في التعامل الرسمي وفي الضغط على الإداريين لتحقيق مكاسب ومزايا بغير وجه حق .

٢– شيوع الوساطة وتمرس بعض ذوي الجاه والنفوذ الاجتماعي في استغلال علاقاتهم الشخصية واللارسمية والتشبث بمعارفهم ومهنهم لتمشية المعاملات الشخصية التي تتعارض مع القوانين أو تمس المصلحة العامة.

٣– الأثر السلبي لبعض العادات الاجتماعية السائدة على سلوك الإداريين والمتعاملين وخاصة في الأقطار التي عرف أهلها بالإسراف وإنفاق المال على الترف والرفاهية ؛ ومن أمثلة ذلك ضعف الوعي بأهمية الوقت ، وعدم الالتزام بالمواعيد ، وعدم الحرص على أموال الدولة ، واستخدام الأشياء العامة في الأغراض الشخصية.

٤– استخدام بعض الأمثال الشعبية والمقولات التراثية الخاطئة من قبل العامة ومن قبل الموظفين وكأنها مبادئ وقيم ملزمة ، مع أنها تتنافى مع قيم السماء ، وتعتبر بيئة خصبة لنمو الفساد وانتشاره ؛ وذلك من أمثال : " قطع الأعناق ولا قطع الأرزاق " ومقولة : " اصرف ما في الجيب يأتيك ما

في الغيب " وغير ذلك من المقولات التي تستخدم في غير موضعها ، لتكون غطاء اجتماعيا للفساد الإداري وتبريره[١].

رابعاً:دور المواطن في وجود الفساد الإداري : لا شك أن هناك صلة وثيقة بين انتشار الفساد الإداري وبين سلبية المواطن الذي يعاني من هذا الفساد " ذلك أن الإدارة العامة تعتبر جزءا من المجتمع الذي تمارس فيه ، فهي تحصل على موظفيها من المجتمع ، وهي تقدم الخدمة للمجتمع نفسه، مما يعني وجود ارتباط وثيق بين الإدارة العامة والمواطن ، سواء بصفته موظفاً أو مستفيداً من الخدمة " [٢]. ويمكن رصد بعض الأسباب التي تؤدي إلى اتباع المواطنين السلوكيات السلبية التي تسهم في انتشار الفساد الإداري فيما يلي :

١- تعود المواطنين على قيم اجتماعية معينة كاستخدام الوساطة حتى في الأمور السهلة التي يمكن أن تؤدى فيها الخدمة بدون هذه الوساطة ؛ بسبب التنشئة الأسرية ، أو بسبب التقليد الأعمى لغيرهم من المخالفين للقانون ، مع اعتقاد أن مخالفة القانون تحقق الأهداف بشكل أسرع ، خاصة وأن المخالفة من بعض المواطنين لا تعرضهم لأي مساءلة .

٢- حالة الإحباط النفسي بسبب تدني مستوى المعيشة ؛ مما يدفع البعض من المواطنين أو الموظفين إلى الاهتمام بتحصيل منفعته الشخصية من أي طريق دون النظر إلى الصالح العام .

٣- سلبية المواطن أمام ما يراه من مخالفات حيث يقبل – في كثير من الأحيان – بتجاوزه في تقديم الخدمة ، دون أن يتخذ أي إجراء تجاه هذا الموظف الفاسد الذي عطل عمله أو قدم غيره عليه بسبب رشوة أو قرابة أو محسوبية أو غير ذلك من المظاهر ، فلو تحرك الجميع في هذا الاتجاه لتغير كثير من المظاهر السلبية في حياتنا [٣].

---

[١] – الفساد والعولمة .. تزامن لا توأمة : ٢٠ – ٢٤ بتصرف واختصار .

[٢] – الفساد الإداري في الدول النامية – دكتورة/ ابتسام عبد الرحمن حلواني – ص:٢١ .

[٣] – الفساد الإداري في الدول النامية – ص: ٢١ – ٢٤ بتصرف واختصار .

خامساً:المنافذ الإدارية والمؤسسية للفساد الإداري :العوامل الإدارية لا يمكن أبدا نسيانها فهي مهمة وأساسية كونها هي التي تشكل الوعاء الذي يحتوي على الأجهزة التنفيذية التي تمارس عملها بالاحتكاك مع الناس ، فالبيروقراطية بالتعامل مع الأفراد مع ضعف الأجهزة الرقابية وعدم نزاهتها فضلا عن ضعف الإجراءات القانونية الرادعة وقصورها الواضح بمعالجة الأخطاء ، كل ذلك يعد بيئة ملائمة لنمو ونضوج ظاهرة الفساد الإداري [١].

فمن الظواهر الإدارية التي تعد مناخاً مناسباً للفساد والمفسدين ، أو تبعث عليه أو تمهد له ما يلي :

١- تكليف المنظمات الإدارية بأعباء ووظائف تفوق قدراتها وإمكانيتها البشرية والمادية؛ مما ينجم عنه عجزها وقصورها عن إنجاز العمل أو تأخيره؛ فيضطر بعض الجمهور والزبائن إلى الأساليب الملتوية لإنجاز أعمالهم بوقت قصير وبجهد أقل ؛ فتقدم الرشاوى والهدايا التي تعد من مظاهر الفساد وأدواته .

٢- تخويل الجهات الإدارية صلاحيات واسعة دون إخضاعها للرقابة أو المتابعة؛ مما يشجع بعض موظفيها إلى إساءة استغلال سلطاتهم بطرق فاسدة .

٣- التساهل في اختيار القيادات الإدارية غير المحصنة أو المؤهلة ، وعدم الاهتمام بتدريبها وإعدادها الإعداد الجيد الذي يجنبهم الانحراف وسوء التصرف .

٤- جمود سياسات الأجور والمرتبات وعدم مواكبتها للظروف الاقتصادية والتغيرات الجذرية في المجتمع مما يجعلها عاجزة عن توفير الحد الأدنى من مستلزمات العيش المقبول لشرائح الموظفين فيضطرون إلى سد احتياجاتهم بوسائل وطرق غير مشروعة.

---

[١] – تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان – موقع التآخي : http://taakhinews.org

٥- تراكم الثغرات في القوانين والنظم والتعليمات ، وعدم المبادرة إلى معالجتها أو تنبيه المسئولين إلى الأضرار التي تنجم عنها ؛ مما يعطيهم الفرصة للنفاذ منها لصالح فئة دون أخرى .

٦- شيوع النمط التسلطي والعلاقات البيروقراطية بين المستويات الهرمية في المنظمات الرسمية ، وتباعد الهوة بين القمة والقاع ، وغيبة الممارسات الديمقراطية المشجعة للحوار والنقد الذاتي ، وضعف نظم التظلم والرقابة الشعبية والقضاء الإداري ؛ مما يساعد على انتعاش الممارسات السلبية والتكتم عليها؛ حتى تستفحل وتصبح هي القاعدة وما عداها هو الاستثناء.

٧- تغلغل بعض العناصر المحترفة والمتمرسة في الفساد الإداري إلى المستويات العليا بالسلم الهرمي ومواقع اتخاذ القرار ؛ فعن طريق الترغيب أو الترهيب يتم السيطرة على هؤلاء ليظلوا مستسلمين بلا حول ولا قوة لهؤلاء المحترفين المفسدين [١].

سادساً:المنفذ القانوني والقضائي : من المستغرب أن يكون القانون والقضاء من عوامل دعم ظاهرة الفساد الإداري ؛ ولكن – للأسف الشديد – هذه هي الحقيقة ، ومع كونها استثناء وليست قاعدة إلا أنها موجودة وملموسة ، وكثير من الفاسدين يهربون من العقاب – في كثير من الأحيان – تحت مظلة القانون والقضاء بطرق كثيرة ، وبآليات وأدوات يساء استخدامها من بعض العاملين في هذا القطاع لتحقيق أغراض شخصية غير مشروعة ، من هذه الآليات والأدوات ما يلي :

١- الثنائية في تطبيق النصوص القانونية، وفي تفسيرها تبعاً للأطراف والجهات التي تطبق بحقها.

٢- تساهل بعض القضاة والمحامين مع العناصر المتهمة المحالة للقضاء بقضايا الفساد الإداري والاعتداء على أموال الدولة ، واعتبارهم لها من الدعاوى المخففة التي تحاط بالرحمة والرأفة ؛ مما يشجع على استمرارها ،

---

[١] – الفساد والعولمة .. تزامن لا توأمة – د/ عامر الكبيسي ، ص :٢٤-٢٧ بتصرف واختصار.

فتصبح النصوص القانونية الرادعة للفساد غير ذات جدوى لمعالجة ظواهره والحد من تفشيه .

٣- تمسك السلطة القضائية ومؤسساتها بالإجراءات الروتينية المعقدة واعتمادها للأساليب البدائية في التحقيق وإثبات التهم ، وتخلفها عن مواكبة المستجدات التي تستخدمها شبكات الفساد وعصابات التزوير والابتزاز والرشوة ؛ مما يؤدي إلى بقاء العناصر الفاعلة حرة طليقة، بينما يتعرض بعض الأبرياء إلى دفع الثمن ريثما يثبتوا براءتهم.

٤- محاولة تجنيد بعض القضاة وبعض ذوي السلطة ليتولوا عن قصد حماية الفاسدين والمجرمين مقابل ما يقدم لهم من مبالغ نقدية كبيرة ، وهدايا عينية يتعذر عليهم الحصول عليها بالطرق المشروعة حتى لو قضوا عشرات السنين في الخدمة ،وهذا من أخطر ما يشجع على الفساد وينشره .

٥- تعاطي بعض المحامين للممارسات اللاقانونية وذلك بتولي الدفاع عن التهم الخطيرة مقابل مبالغ كبيرة جداً متعهدين سلفاً ببراءة المتهمين فيها، ويتم ذلك بتواطؤ هذه الشلل مع قلة من القضاة الذين يمارسون سلطاتهم المباشرة من خلال الأحكام التي يصدرونها ، أو من خلال توسطهم لدى زملائهم الذين يتبادلون معهم مواقف المهادنة والمساومة لتصدر الأحكام لصالح من يدفع ولو بدون وجه حق[١].

وقد أشار الأستاذ/ محمد بغدادي ، إلى الحكم الصادر من محكمة الصلاحية في:٢٠١٠/٧/١١ (وهي محكمة للقضاة والمستشارين فقط) فقد قضى بفصل عدد من القضاة بسبب اتهامات منسوبة إليهم ، أبرزهم مستشار كبير لم يعلن اسمه، وهو رئيس محكمة جنايات بالاستئناف ، وشريكه مستشار آخر ، وإنهم

[١] – الفساد والعولمة .. تزامن لا توأمة – د/ عامر الكبيسي ، ص : ١٨– ٢٠بتصرف واختصار.

متورطون في استغلال نفوذهم في تجارة الأراضي والعقارات ، وحققوا ملايين من وراء هذا الأمر [١] .

وفي إشارة إلى الخلل القانوني الذي يدعم الفساد ، تقول الدكتورة سهير عبد المنعم ،الخبيرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بمصر : من خلال الدراسات اتضح أنه كلما كان الفساد كبيرًا انخفضت شدة العقوبة الموقعة علي الفاسدين ، نظرًا لارتباط جسامة العقوبة بصفة الجاني ، بمعني أن هناك بعض التشريعات تسهم في تكريس الفساد، فكلما كان الفساد كبيرًا كان العقاب أقل ، فالموظف الذي يختلس أو يأخذ رشوة ألف جنيه مثلاً، لا يمكن أن يهرب من العقوبة ولابد أن تقام عليه الدعوي العمومية ، في حين أن من يقترض من البنوك مئات الملايين ويهرب بها ثم يعود ويتصالح تسقط عنه الدعوي العمومية، وبذلك يكون القانون منحازًا بشكل أو بآخر لهؤلاء الذين يسمون (المجرمين) الذين لا يصلهم القانون لأنهم محميون بوظائفهم العليا[٢].

وبصورة مجملة فقد اتفقت اتجاهات وآراء الباحثين والمهتمين بمحاربة الفساد على أنه ينشأ وينمو في المجتمعات التي يغلب بها ما يلي :

١- ضعف المنافسة السياسية .

٢- النمو الاقتصادي المنخفض وغير المخطط وغير المنظم .

٣- ضعف المجتمع المدني وسيادة سياسة الإجبار .

٤- غياب الآليات والمؤسسات القوية التي تتعامل مع الفساد [٣] .

من خلال ما سبق يتضح أن ظاهرة الفساد الإداري تمدها روافد كثيرة ؛ منها الروافد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والمؤسسية ، ثم القانونية والقضائية ، وعندما حملت أسباب الفساد الإداري في دراسة استطلعت آراء الناس

---

[١] - المصري اليوم : الأحد :٢٠١٠/٧/٢٥م - مساحة رأي -ص ١٧ - العدد:٢٢٣٣ .

[٢] - المصري اليوم : الخميس : ٢٠٠٧/٨/٢٣م- عدد: ١١٦٦-مقال: أ/ إبراهيم معوض .

[٣] - مهارات مقاومة ومواجهة الفساد - د/ محمد عبد الغني حسن هلال - ص : ٩٣ .

وهي أول دراسة عن «الفساد الإداري» تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر. حددت الدراسة أسباب انتشار الفساد الإداري في : ضعف الرواتب وعدم وجود عدالة في توزيع الأجور «٢٠,٢٪» ، وعدم وجود الضمير مع ضعف الإيمان «١٦,١٪ » ، وعدم وجود رقابة من الحكومة وقوانين حاسمة «١٣,٢٪»،وارتفاع الأسعار وارتفاع تكاليف المعيشة «١٣,٢٪» ، واستغلال وجشع الموظفين «٧,٥٪ » ، والبطالة ٧٪ ، وعدم كفاءة الإدارة ٦,٨٪، وتذيل القائمة انتشار الوساطة والمحسوبية والاعتماد علي المعارف والمحسوبية [١].

وفي استطلاع مماثل في السعودية ، في دراسة أعدتها دكتورة/ ابتسام حلواني ، حددت أسباب انتشار الفساد الإداري في : مفاهيم المجتمع الخاطئة في التعود على الواسطة ،وعدم احترام الوقت ، ومجاملة الأقارب إلى غير ذلك بنسبة ٨٨٪ ، والمشكلات المرتبطة بالقيادة الإدارية في التنظيم بنسبة ٨٣٪ ،مشكلات مرتبطة بالإدارات العليا ٧٨٪ ، عدم حصول الموظف على التربية الدينية الكافية بنسبة ٧٦٪ ، معاناة الموظف داخل إدارته بنسبة ٧٥٪ [٢].

سابعاً:ضعف الإيمان وغياب مراقبة الله ﷻ : على الرغم من أن هذه الإشارة التي وردت تحت عنوان عدم وجود الضمير مع ضعف الإيمان لم تحصل إلا على نسبة «١٦,١٪» في الاستطلاع الأول ؛ فإن عدم حصول الموظف على التربية الدينية الكافية ، قد حصلت في الاستطلاع الثاني على نسبة كبيرة ، تفصيلها على النحو التالي:ضعف الأخلاقيات الوظيفية عند بعض الموظفين بنسبة ٨١٪ ،كما أشار ٧٩٪ من المجيبين إلى أن عدم الاهتمام بغرس تعاليم مبادئ الدين الحنيف في نفوس النشء منذ الصغر يؤدي إلى تشكيل شخصيات بعيدة عن الالتزام الديني ؛ مما يؤدي إلى مساهمتها في نشر الفساد الإداري ، كما بين استطلاع الرأي وبنسبة ٧٧٪ أن تعود الأسرة على الفصل بين الالتزام الديني والالتزام الدنيوي عند

---

[١] – المصري اليوم : الخميس : ٢٠٠٧/٨/١٦م– عدد: ١١٥٩ .

[٢] – الفساد الإداري في الدول النامية – ص: ٣٨ – ٤١ باختصار.

التعامل مع أبنائها يمنعهم من الاستناد إلى الشريعة عند أدائهم للدور الوظيفي المطلوب منهم ، فيما أفاد ٧٦٪ بأن افتقاد التربية الخلقية التي تربي الفضائل السلوكية والوجدانية داخل الطفل هي التي تمنع توفر القدرة لديه على تلمس الطرق القويمة عند كبره وخلال أدائه لعمله [١] .

وعلى ذلك فإني أرى أن نسبة «١٦,١٪» في الاستطلاع الأول التي أعطيت لضعف الإيمان وغياب المراقبة لله تعالى ليست نسبة واقعية وليست حقيقية ؛ ذلك أن هذا السبب أراه – من وجهة نظري – من أهم أسباب الفساد بوجه عام والفساد الإداري بوجه خاص ، وهذا ما أيده الاستطلاع الثاني ، وهذا ما سوف يكون لنا استطراد في بيان أهميته وضرورته عندما أتحدث عن علاج هذه الظاهرة من منظور الإسلام .

المبحث الثاني:آثار ظاهرة الفساد الإداري:

لا يشك منصف في أن ظاهرة الفساد الإداري قد أثرت سلباً على كل قطاعات الحياة في المجتمعات التي انتشرت فيها ، وعلى حد قول أحد الباحثين من أنه " بغض النظر عن الاختلاف في وجهات النظر بين الاقتصاديين والسياسيين في الأسباب المنشئة للفساد أو التي تساعد على نموه ، فإن للفساد آثاره المدمرة على المجتمع وهياكله ومنظماته وأفراده "[٢] . وقد تناول كثير من الباحثين هذه الآثار بالشرح والتفصيل، وإذا أردت أن أضع ما ذكر من آثار في نقاط مختصرة، فيمكن أن تكون على النحو التالي:

١- أثر الفساد الإداري على الإيرادات الحكومية ؛ حيث تخسر الحكومات مبالغ كبيرة من الإيرادات المستحقة، عندما تتم رشوة موظفي الدولة ، ليتجاهلوا جزءاً من الإنتاج والدخل والواردات في تقويمهم للضرائب المستحقة على هذه النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك تهدر

---

[١] – انظر : الفساد الإداري في الدول النامية – ص:٣٩،٤٠ بتصرف يسير.

[٢] – مهارات مقاومة ومواجهة الفساد – ص : ٩٣ .

الحكومـات كثيـراً مـن مواردهـا عنـدما يـتم تقـديم الـدعم إلـى فئـات غيـر مستحقة، ولكنها تتمكن من الحصول عليه برشوة أو نفوذ أو أي وسيلة أخرى، وهذا الأمر يؤثر بدوره على الأداء الاقتصادي للدولة .

٢- أثـر الفسـاد الإداري علـى النمـو الاقتصـادي ، حيـث إن خفـض معـدلات الاستثمار ومن ثم خفض حجم الطلب الكلي سيؤدي إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي .

٣- أثر الفساد الإداري على مستوى الفقر وتوزيع الدخل ؛ حيث يؤدي إلى توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وهذا الأثر يتم عبر عدة طرق أهمها :

- تراجع مستوى المعيشة بسبب تراجع معدل النمو الاقتصادي.
- تهرب الأغنياء من دفع الضرائب بممارسة سبل ملتوية للتهرب كالرشوة وغيرها، وهذا يساعد على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية مثل : التعليم والسكن وغيرهـا مـن الخـدمات الأساسـية ، وهـذا بـدوره يقلـل مـن حجـم هـذه الخدمات وجودتها مما ينعكس سلبا على الفئات الأكثر حاجة إلى هذه الخدمات [١].

يقول د/ حمدي عبد العظيم: " إن للفساد آثاراً اقتصادية سلبية جداً، لأنه يؤدّي إلى وجود تراجع في معدّل نمو الدخل القومي ، وتهريب الأموال خارج البلاد ،ممّا يضرّ بقيمة العملة الوطنية ويسبب عجزاً في الموازنة وفي ميزان المدفوعات ، ويؤثّر أيضاً تأثيراً سلبياً على الأسعار المحلية والضغوط التضخّمية، نتيجة

---

[١] – "الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي" هناء يماني بتصرف واختصار – موقع : www.saaid.net .وانظر كذلك : مهارات مقاومة ومواجهة الفساد –د/محمد هلال – ص : ١٢٦، ١٢٧ .

الاستهلاك السَّفَهي أو غير الرشيد للحاصلين على أموال من الفساد، هذا بالإضافة إلى الخلل الاجتماعي أو الطبقي " [١].

٤- الخلل الكبير الذي يصيب أخلاقيات العمل، وقيم المجتمع، وسيادة حالة ذهنية لدى الأفراد والجماعات ، تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره.

٥- فقدان الثقة لدى الفرد بأهمية العمل الفردي وقيمته طالما أن الدخول المكتسبة عن الممارسات الفاسدة تفوق في قيمتها المادية الدخول المكتسبة عن العمل الشريف.

٦- فقدان هيبة القانون في المجتمع؛ لأن المفسدين يملكون تعطيل القانون وقتل القرارات في مهدها، وبالتالي يفقد المواطن العادي ثقته بهيبة القانون، وتصبح حالة التجاوز على القانون هي الأصل واحترامه هو الاستثناء.

٧- توليد شعور اللامبالاة والإهمال وعدم الإخلاص والحرص على المصلحة العامة.

٨- نشر ثقافات فاسدة تصبح بمرور الوقت جزءاً من قيم العمل الخاطئة ومنها:- عدم احترام وقت العمل - امتناع الموظف عن أداء العمل المطلوب منه - إفشاء أسرار العمل - عدم تحمل المسؤولية [٢].

---

[١] - حلقة :" مستويات الفساد في العالم " ضمن برنامج : ما وراء الخبر - على قناة الجزيرة - الخميس : ٢٠٠٨/٢/٧م- موقع : www.aljazeera.net

[٢] - انظر مقال : " حل الأزمات - الفساد الإداري نموذجاً " علي أحمد فارس بتصرف واختصار - مركز المستقبل للدراسات والبحوث - موقع : www.mcsr.net

الفصل الثالث : علاج ظاهرة الفساد الإداري

لا شك أن كثيراً من النقاط التي تناولها البحث في الفصل السابق ، عند الحديث عن أسباب الظاهرة وآثارها ، يشكل إطاراً لعلاج الظاهرة ؛ حيث إن كل سبب وكل أثر يكون نقيضه داعماً ومؤثراً في علاجها ، ولا شك أن ذكر الأسباب والآثار يستحضر كثيراً من وسائل وأدوات العلاج ، وهذا ما سيتضح من خلال هذا الفصل .

المبحث الأول:علاج الظاهرة في جانبها الإداري:

وضع كثير من الباحثين تصوراً لعلاج ظاهرة الفساد الإداري، ينطلق من اهتمامات كل واحد منهم، وقد وضعت ما قاله الباحثون وما اقترحوه لعلاج الظاهرة في هذا المبحث، حيث ركزت رؤية العلاج هنا على الجوانب الإدارية والقانونية والإجرائية في الاختيار والترشيح وغير ذلك ، بهدف تفعيل وتطوير وتشديد هذه القوانين واللوائح والإجراءات حتى تستطيع أن تواكب التطور والشراسة التي اكتست بهما هذه الظاهرة ، ومن ثم تكون فعالة في مقاومتها والقضاء عليها .

مع الوضع في الاعتبار أمرين: **الأمر الأول:** أن استطلاعات آراء الناس في رؤيتهم لعلاج الظاهرة أشارت إلى هذه الجوانب كلها ،بالإضافة إلى الجوانب الدينية والأخلاقية كذلك ، ففي دراسة الدكتورة / ابتسام حلواني التي سبقت الإشارة إليها، وفي الاستطلاع الذي أجرته في دراستها حول استراتيجيات مقاومة الفساد الإداري، بيَّن استطلاع الرأي وبنسبة ٩٧٪ أن من أهم الوسائل التي تفيد في مكافحة الفساد الإداري هو غرس تعاليم الدين الحنيف في نفوس الأطفال منذ الصغر ، كما أيد ٩٦٪ تدريس السيرة النبوية في جميع مراحل التعليم حتى يتم الاقتداء بها عند ممارسة العمل الإداري فيما بعد ، باعتبار أن الرسول ﷺ كان يمثل نموذجاً فريداً في الإدارة الناجحة التي تقاوم الفساد وتتصدى له، كذلك أشار

المجيبون وبنسبة ٩٣٪ إلى أهمية تقوية الوازع الديني في نفوس الموظفين والمراجعين باستمرار حتى لا يخضعوا لإغراء الفساد الإداري والاستسلام له [١].

الأمر الثاني: أن هذا الفريق من الباحثين – السابق الإشارة إليه – لم يغفل الجانب الديني والأخلاقي ودوره المؤثر في علاج الظاهرة ،ولكنه أشار إليها إشارات مجملة دون تفصيل ؛ فعلى سبيل المثال أذكر ما أشار به الدكتور/ محمد عبد الغني هلال، وهو يتحدث عن تحجيم الفساد بقوله :" مما لا شك فيه أن الإطار القانوني هو الذي يضمن ويحمي الأنشطة الاقتصادية ويمنع الاستغلال والفساد ، إلا أنه في نفس الوقت لا نستطيع تجاهل العوامل الثقافية والتعليمية والإعلامية والاجتماعية والدينية التي تكوِّن البرامج العقلية للأفراد في المجتمع ،والتي تستطيع أن تتعامل مع كشف الفساد ومواجهته " [٢].

ومن هنا فقد قدم الدكتور/ محمد عبد الغني هلال رؤية لعلاج الظاهرة تشمل جوانب كثيرة، أذكر منها ما يلي :

١- وضع المعايير العادلة والدقيقة لترشيح واختيار القيادات ذات المصداقية والقدرة المهنية والأخلاقية ، والحد من عمليات التزكية والضغط بأفراد معينين لمجرد المعرفة الظاهرية أو القرابة أو الانتماء الشخصي.

٢- الإدارة المتطورة والفعالة التي تستطيع مواجهة الفساد بأفكار ابتكارية وخطط دورية واستراتيجية لتوعية الجمهور ؛ لأن المحاربين ضد الفساد يواجهون عدواً شرساً في تمسكه بمصالحه وهو في الخفاء في أغلب الأحوال مما يصعب المواجهة .

٣- العمل على إظهار أكبر قدر من الشفافية في التعامل مع البيانات والإحصائيات وما يصاحبها من معلومات تحقيق النجاح في الإصلاح ، والتدقيق في الأرقام التي يقدمها البعض بصورة تعبر عن الإنجازات التي في واقع الأمر تخفي خلفها الكثير من الفشل والفساد .

---

[١] – الفساد الإداري في الدول النامية – ص:٤٤ .

[٢] – مهارات مقاومة ومواجهة الفساد – ص: ١٢٢ .

٤- تطوير اللوائح الخاصة بعمليات المناقصة والمزايدة ، وضمان درجة عالية من الشفافية في إدارتها ،وهي من أكثر البيانات التي ينجذب إليها الفساد ويعيش ويعبث فيها طويلاً.

٥- البدء بإصلاحات سياسية ؛ تتمثل في مشاركة جميع فئات المجتمع في عملية صنع القرار ، ومواكبة هذه المشاركة السياسية بإصلاحات إدارية؛ تتمثل في الاهتمام بالتعليم والتدريب ، وإيجاد نظام للحوافز يقلل من فرص الفساد .

٦- العقوبات الصارمة والفورية لمن يشجع الفساد أو يسهم فيه ، وعدم التفرقة في تطبيق هذه العقوبات بين قوي وضعيف .

٧- وجوب إعادة هيكلة الجهاز الحكومي ، وتخفيف إجراءاته الروتينية بحيث يكون مستجيباً وميسراً للاستثمار ؛ ذلك أن الروتين يجذب الفساد ويهيئ الفرص والظروف المناسبة لنموه.

٨- ابتكار النظم الإدارية المحفزة للعاملين ، والتي تستطيع فرض القيم الأخلاقية المقاومة للفساد ، وتوفير آلية للاتصال المباشر مع الجمهور والعاملين .

٩- الزيارات المفاجئة للمنظمات لاكتشاف التقصير والإهمال والتلاعب ، كمؤشرات على وجود ثغرات في أنظمة العمل الحالي والعوامل المسببة للفساد ، وتمكن الفساد الإداري من النمو ، وغالباً ما تؤدي إلى كشف الثغرات والفجوات وأسباب تعطيل مصالح الآخرين [١].

ويرى آخرون أن الحل معروف، وتجارب دول كثيرة في محاربة الفساد معروفة، وإذا كانت هناك جدية في مواجهته فالطريق واضح لا بديل عنه ، ولتبدأ بمحاكمة الفاسدين والكشف عنهم دون استثناء ، والكشف عن الذمة المالية لكبار المسئولين وأسرهم ، وتفعيل قوانين حماية المال العام .

---

[١] – مهارات مقاومة ومواجهة الفساد – ص:١٢٣-١٢٦ بتصرف واختصار .

وهذا ما قامت به دولة صغيرة مثل (بتسوانا) الأفريقية ، التي سارعت بالاستعانة بمؤسسات دولية لاتخاذ خطوات جادة تجاه مكافحة الفساد ، ونجحت بنسب كبيرة ، حيث شكلت جهازاً خاصاً لمكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية ، تعتبره الهيئات الدولية المتخصصة نموذجاً في محاربة الفساد، وحقق نجاحاً كبيراً في الكشف عن قضايا الفساد وتقديم المسئولين عنها للمحاكمة [١] .

استخدام التكنولوجيا في مكافحة الفساد : هذا ما أشار إليه أيضاً فريق من الباحثين ؛ حيث أشاروا إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعمل على تعميق مبدأ الشفافية ، وتأصيل مبدأ المسؤولية عن الأداء ومحاربة سرطان الفساد ... فهي تساهم في :

١- الحصول على المعلومات بسرعة ودقة .

٢- إمكانية متابعة العمليات والقرارات الحكومية سواء الإداري منها أو المالي.

٣- تساهم في إيجاد قنوات اتصالات متعددة لتبادل المعلومات .

٤- إمكانية ميكنة العمليات والملفات والتعرف على متخذي القرارات ومحاسبتهم عند ارتكاب الأخطاء المتعمدة.

٥- إمكانية مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات وإنهاء الكثير من الخدمات إلكترونياً من خلال شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)[٢].

"منظمة الشفافية الدولية" Transparency International :

لا يمكن أن نتحدث عن حلول أو علاج لظاهرة الفساد الإداري دون أن نعرج على هذه المنظمة الدولية التي رفعت شعار " الاتحاد العالمي ضد الفساد" وهو شعار هذه المنظمة التي أنشأت عام ١٩٩٥م -ومقرها برلين- لتساعد الدول والأفراد الراغبين في أن يحيوا في "جزر النزاهة"، بعد انتشار الفساد المالي والإداري سواءً على المستوى الرسمي أو غير الرسمي ، وعجز المؤسسات القطرية المعنية

---

[١] - المصري اليوم: الاثنين : العدد: ١١٧٧ بتاريخ :٢٠٠٧/٩/٣م - بقلم : عادل السنهوري.

[٢] - مهارات مقاومة ومواجهة الفساد -د/محمد هلال - ١٢٧ بتصرف واختصار .

بمحاربته عن مواجهته ، بعد أن تحول إلى غول يلتهم ليس فقط جهود التنمية المحلية ، بل الجهود الدولية المتمثلة في المنح والمعونات والقروض. ومنظمة الشفافية هي منظمة غير حكومية مهمتها أن تزيد من فرص ونسب مساءلة الحكومات ، وتقييد الفساد المحلي والدولي ، وهي تمثل حركة دولية لمحاربة الفساد .

أهداف المنظمة ومبادئها الإرشادية :

هدف المنظمة كما جاء في أوراقها هو الحدُّ من الفساد عن طريق تفعيل اتحاد عالمي لتحسين وتقوية نظم النزاهة المحلية والعالمية. **وتعتمد المنظمة على مبادئ إرشادية تتلخص في:**

– إدراك أن مخاطر الفساد تتعدّى حدود الحالات الفردية؛ ولذا فهناك مسئولية مشتركة وعامة لمحاربة الفساد.

– اعتبار الحركة ضدَّ الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية لكل دولة.

– الاهتمام بمبادئ ؛ مثل: المشاركة، اللامركزية، التنوع، المساءلة والشفافية على المستوى المحلي.

– عدم التحيز أو التحزّب.

– إدراك أن هناك أسبابًا عملية قوية وأخرى أخلاقية لوجود الفساد.

أربعة عناصر لتحقيق أهداف المنظمة :

تتبنى منظمة الشفافية استراتيجية مكونة من عدة عناصر لتحقيق أهدافها تتمثل في الآتي:

١–بناء تحالفات على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي تضمّ: الحكومات، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص ؛ من أجل محاربة الفساد الداخلي والخارجي.

٢–تنظيم ودعم الفروع المحلية للمنظمة لتحقيق مهمتها.

٣–المساعدة في تصميم وتنفيذ نظم النزاهة الفعالة.

٤-تجميع وتحليل ونشر المعلومات وزيادة الوعي العام بالأضرار المهلكة للفساد (خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض) على الإنسان والتنمية الاقتصادية [١].

ومما لا شك فيه أن كل جهد ورؤية لعلاج هذه الظاهرة ، تعالج جانباً من جوانب التقصير والخلل التي يراها من يرصدها ، ومع كل تقديري لما تقوم به منظمة الشفافية الدولية ، وكذلك لكل ما قيل سابقاً ومع إسهام كل هذه الأفكار في العلاج إذا طبقت وفعلت على أرض الواقع ؛ فإنني أرى أنها تبقى قاصرة عن العلاج الشامل ؛ إذا لم نهتم بإعادة صياغة وبناء الإنسان نفسه على المستوى الشخصي أولاً ، ثم في محيطه الاجتماعي ثانياً؛ وهذا ما أكد عليه الباحثون في هذا المجال بقولهم:"إن الاستثمار في الإنسان هو رأس المال الدائم والناجح"[٢].

فالمشكلة في هذا الإنسان الذي أصبح الفساد متأصلاً في نفسه ، وهذه وجهة نظر وصف بها خبراء اجتماع وضعية الفساد وتجذره في المجتمع المصري حيث قالوا :" إن الأخطر من الفساد أن القابلية له أصبحت من طبائع الشخصية المصرية " [٣] .

فإذا كان الإنسان هو مصدر المشكلة، فلا يمكن أن تحل هذه المشكلة إلا بعلاج مصدرها، والذي أرى أنه لن يكون ناجعاً وفعالاً إلا إذا انطلق من الرؤية الإسلامية للعلاج ، يتفاعل معها ويتأثر بها، فالإنسان صنعة الله وهو وحده سبحانه يعلم ما يصلحه وما يفسده ،قال تعالى:" **أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ** " [٤].

---

[١] – انظر: أ– مهارات مقاومة ومواجهة الفساد – د/محمد هلال ص: ١٤١ وما بعدها . ب– موقع : www.islamonline.net تحت عنوان :" منظمة الشفافية .. البحث عن جزر النزاهة – لبنى سعيد .

[٢] – مهارات مقاومة ومواجهة الفساد –د/محمد هلال – ص : ١١٩ .

[٣] – جريدة : المصري اليوم – الاثنين : العدد: ١١٧٧ بتاريخ :٢٠٠٧/٩/٣م– بقلم : إبراهيم معوض .

[٤] – سورة الملك : ١٤.

المبحث الثاني: إسهام الرؤية الإسلامية في علاج ظاهرة الفساد الإداري:

لقد اهتم الإسلام اهتماماً كبيراً ببناء الإنسان المسلم على تقوى الله ﷻ ومراقبته ، وقد أشرت في السابق إلى أن ضعف الإيمان وغياب المراقبة كان من أهم أسباب الفساد الإداري ، ولأجل أن نعيد الأمور إلى نصابها في هذا الجانب ، فلا بد من صياغة اهتمامات المسلم مرة أخرى ، وإعادة ترتيب الأولويات أمامه؛ بأن يكون أكل الحلال وإن قل خيراً عنده من الحرام وإن كثر ، وأن تكون الآخرة والعمل لها خيراً عنده من كنوز الأرض إذا كانت بديلاً عن الآخرة ، وأن تكون الوظيفة والعمل الإداري في يده منحة من الله له ، كما يستخدمها في نفع نفسه يجعلها وسيلة لنفع غيره ، وأن تكون سبيلاً لرفع درجته عند الله ﷻ وليست حائلاً بينه وبين الله .

ولا يمكن تغيير هذه القابلية للفساد – التي تحدث عنها الباحثون – إلا بوسائل ومحفزات أقوى من إغراءات الفساد ذاته ، ولا يمكن ذلك – من وجهة نظري إلى جانب ما سبق – إلا بترسيخ الإيمان في القلوب ؛ بيقين المسلم أن ما عند الله خير وأبقى ، وأن ما يعطيه الله ﷻ له خير من الدنيا وما فيها ، وأن الله تعالى قريب من المحسنين ؛ الذين عبدوه حق العبادة وراقبوه تعالى تمام المراقبة ، فقدموا رضاه ﷻ على رضا غيره ؛ فتعففوا عن الحرام ، وصانوا أنفسهم وبيوتهم وبطونهم وأيديهم عنه .

ولن يضاهي هذه الوسائل والمحفزات الإيمانية شيء آخر ؛ لأنها تتعامل مع الإنسان ومع المجتمع انطلاقاً من أعز ما يملك وهو دينه وعقيدته ، وتمس أعماقه حين يرتبط الأمر بعلاقته بخالقه ﷻ، ولا شك أن هذه المعادلة معروفة وواضحة ولن يختلف عليها أحد ، فعلى سبيل المثال يقول د/ علي الدين هلال :" إن أصعب مسألة تتعلق بمكافحة الفساد هي محاربة ثقافة الفساد وقيم التعايش والتسامح مع ممارساته ، فمهما أصدرنا من تشريعات عقابية ومهما أنشأنا من أجهزة رقابية فإن ذلك وحده لا يكفي ؛ لأن إيجاد البيئة الاجتماعية المناهضة للفساد ومحاربة القابلية له تتطلب أن يسود المجتمع روح عامة ضد الفساد والمفسدين، وقيم عامة تلفظهم،

وتشيع لدي الناس الشعور بأن الفساد عمل مدان قانونياً مستهجن اجتماعياً ومرفوض دينياً " [١].

وانطلاقاً مما قلت سابقاً فإنني أضع – مستعيناً بالله ﷻ – ما أراه يسهم في علاج هذه الظاهرة من وجهة النظر الشرعية– إلى جانب ما ذكر– في النقاط التالية:

١– تنمية جانب تقوى الله ﷻ ومراقبته ؛ فمراقبة الله ﷻ وتقواه من أهم ما يقي الإنسان من الوقوع في معصيته تعالى ، بأن تمتد يده إلى ما حرم الله ﷻ عليه ؛ وهذه هي الرقابة الفاعلة التي ينبغي أن نهتم بتنميتها والتأكيد عليها ؛ ونحذر من إهمالها وإهمال تربية أبنائنا عليها ؛حتى تكون لهم حصناً ضد الظواهر السلبية التي قد تعرض لهم في حياتهم .

إن كثيراً من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية تؤكد على تربية المسلم على تقوى الله تعالى ومراقبته ؛ قال تعالى :" **إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ**" [٢] . وقال تعالى :"**وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ** " [٣]. وقال تعالى:" **يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ**" [٤] وفي حديث جبريل المشهور حين سأل رسول الله ﷺ عن الإحسان فأجاب :" **أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك** " [٥].

يقول ابن القيم (رحمه الله): "المراقبة دوام علم العبد وتيقنه باطلاع الحق سبحانه وتعالى على ظاهره وباطنه ، فاستدامته لهذا العلم واليقين هي المراقبة ، وهي ثمرة علمه بأن الله سبحانه رقيب عليه ناظر إليه سامع لقوله وهو مطلع على

---

[١] – الأهرام– السبت : ٢٠٠٨/٣/٢٩م – مقال : " نحو إستراتيجية متكاملة لمحاربة الفساد " .

[٢] – سورة النحل : ١٢٨ .

[٣] – سورة البقرة : ٢٣٥ .

[٤] – سورة غافر : ١٩ .

[٥] – صحيح البخاري –ك/ الإيمان–ب/ سؤال جبريل النبي ﷺ –ص:٢٣– حديث رقم : (٥٠) – دار ابن كثير – بيروت – دمشق – الأولى : ١٤٢٣–٢٠٠٢م .

عمله كل وقت وكل لحظة وكل نفس وكل طرفة عين . . . وقيل : **من راقب الله في خواطره عصمه في حركات جوارحه** " [١] .

وهذا هو المطلوب ؛ أن يعصم العبد جوارحه من الوقوع في المعصية مهما كانت المغريات ، فيكون القول قد أثمر عملاً ، وأثمر بركة في الحياة ؛ حين يحس المجتمع ببركة هذا الدين العظيم في حياته ، ألا ما أعظم أن نجد موظفاً نظيف اليد والضمير يراقب الله تعالى ويعتصم به ، ويصون أموال الجماعة ويرعى مصالحهم ، لا لشيء إلا أنه يخاف الله تعالى ، متمثلاً في ذلك قول الفتى الصالح راعي الغنم الذي لقيه عمر بن الخطاب ﷺ فقال له : يا راعي بعني شاة من هذه الغنم ، فقال إني مملوك ، فقال : قل لسيدك أكلها الذئب ، قال : **فأين الله؟!** [٢].

٢– فهم قيمة العمل في الإسلام ، وأنه وسيلة لرضا الله ﷻ ، قال تعالى :" **يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا**" [٣]. وقال تعالى :" **مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ** " [٤] . وقال تعالى مخاطباً نبيه داود عليه السلام :" **أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ وَقَدِّرْ فِي السَّرْدِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ** " [٥] .

ولا شك أن الأعمال التي تنجي صاحبها يوم القيامة هي الأعمال الصالحة المتقنة الخالصة لله تعالى ، التي أداها صاحبها بإحسان وإتقان، قال تعالى :" **إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ** " [٦]. وقال تعالى :" **وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**

---

[١] – مدارج السالكين –ج١/ ٤٨٢ بتصرف يسير.
[٢] – انظر : إحياء علوم الدين –ج٤/ ٣٦٤ .
[٣] – سورة آل عمران : ٣٠ .
[٤] – سورة فصلت : ٤٦ .
[٥] – سورة سبأ : ١١ .
[٦] – سورة النحل : ٩٠ .

" [١] والنبي ﷺ يقول :" **إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه** "[٢]. ويقول :" **إِنَّ اللَّه كَتَبَ الْإِحْسَان عَلَى كُلّ شَيْء ..**"[٣] .

وتعليقاً على الحديث الأخير ، يقول ابن رجب الحنبلي : وهذا الحديث يدلُّ على وجوب الإحسّانِ في كل شيء من الأعمال...والإحسّانُ الواجبُ في معاملة الخلق ومعاشرتهم: القيامُ بما أوجب الله من حقوق ذلك كلِّه، والإحسّانُ الواجب في ولاية الخلق وسياستهم ، القيام بواجبات الولاية كُلِّها " [٤] .

وعلى ذلك فالإتقان والإحسان لازمان من لوازم العمل شرعاً ، لا يمكن لمسلم أن ينفك عمله عنهما ، وحين لا يستقيم المسلم على هذا المنهج فتمتد يده إلى ما حرم الله عليه ؛ أو يسهم بنفوذه وسطوته في الإخلال بنظام العمل وانضباطه ، فلن يكون أبداً من المحسنين، بل هو قد خالف أوامر الإتقان والإحسان التي جاء بها الشرع وحث أتباعه على الالتزام بها، وأصبح عمله مجرَّماً شرعاً ، يؤاخذ عليه في الدنيا والآخرة .

٣- إحياء قيمة الإيثار والجماعية ، على الأثرة والفردية والأنانية : فلا شك أن الموظف العام أو أي شخص يتحمل أمانة عمل ما ، أصبح مسئولاً أمام الله وأمام الناس عن نتيجة عمله ، فإن استطاع أن يخفي عيوبه فينجو من عقاب الدنيا ، فلن يستطيع أن ينجو يوم القيامة من عذاب الآخرة ، فالله ﷻ أمر المسلم أن ييسر لأخيه المسلم حاجته في الدنيا ، ويعتبر عمله لصالح الآخرين سبيلاً لرضا الله في الآخرة ، قال ﷺ :" **مَنْ نَفَّسَ عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ الدُّنْيَا نَفَّسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً**

---

[١] - سورة البقرة : ١٩٥ .

[٢] - رواه الإمام البيهقي في شعب الإيمان - باب في الأمانات وما يجب عن عائشة - حديث:٥٠٦٣، وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير: ج ١/ ٣٨٣ (١٨٨٠).

[٣] - شرح النووي على صحيح مسلم - ك/ الصيد والذبائح - ب/ الأمر بإحسان الذبح والقتل - ص: ١٢٤٢ (١٩٥٥) -ط/ بيت الأفكار الدولية : الأردن - السعودية - بدون .

[٤] - جامع العلوم والحكم-ص:٢٨١ باختصار.

مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ،وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ،وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ ..... وَمَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ " [١] .

لا شك أن الترابط والتلاحم بين أفراد المجتمع في السراء والضراء؛ يخفف من الآثار السلبية التي قد يتعلل بها البعض في ارتكاب ما حرم الله عليه، فإذا حقق المجتمع معنى التكافل والتراحم التي وردت في حديث النبي ﷺ ، فلن نجد من يتعلل بالفقر أو الكرب أو عسر الحال ،فيتقبل الرشوة أو يختلس ، أو ينهب المال العام أو غير ذلك من مظاهر الفساد التي تحدثنا عنها.

وفي إطار التكافل والتراحم وجه النبي ﷺ إلى مراعاة حقوق الناس ، قبل مراعاة المنافع الشخصية الضيقة ، ونهى عن التحايل في ذلك ، حتى لو كان الإنسان يتصرف فيما يملكه وما تحت يده ، ففي الحديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : " **لا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلأ** " [٢] .

يقول الإمام النووي: "أما النهي عن بيع فضل الماء ليمنع بها الكلأ ، فمعناه أن تكون لإنسان بئر مملوكة له بالفلاة، وفيها ماء فاضل عن حاجته ، ويكون هناك كلأ ليس عنده ماء إلا هذه ، فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السقي من هذه البئر، فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية ، ويجب بذله لها بلا عوض ، لأنه إذا منع بذله امتنع الناس من رعي ذلك الكلأ خوفاً على مواشيهم من العطش ، ويكون بمنعه الماء مانعاً من رعي الكلأ " [٣].

إن هذه الصورة تشبه إلى حد كبير ما يقوم به الموظف من التحايل لأخذ الرشوة أو نهب المال بطرق ملتوية وحجج كثيرة ، قد يكون منها أن ما يأخذه حقاً

---

[١] – شرح النووي – ك/ الذكر والدعاء – ب/ الاجتماع على تلاوة القرآن –ص: ١٥٩١ ح : (٢٦٩٩) .

[٢] – فتح الباري ك/ الحيل – ب/ ما يكره من الاحتيال في البيوع ج١٢/٣٥١ (٦٩٦٢) – ط/ دار الريان بالقاهرة – الأولى : ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م .

[٣] – شرح النووي على مسلم – ص: ٩٩٦ .

له وليس رشوة ، أو يتحايل على أخذ المال ؛بأن يدخل قريباً له في مزايدة ما وييسر له سبل الحصول عليها، ويطلعه على ما لم يطلع عليه غيره من أسرار هذه الصفقة ، حتى يشاركه بعد ذلك فيما أخذ ؛ فإذا سئل في ذلك قال: لا دخل لي في هذا فالعمل قانونياً والأوراق سليمة !! أو يبرر أخذه الرشوة بأن العمل الذي أداه قد أخذ أكثر من الوقت المخصص له ، أو أنه بذل فيه جهداً أكثر من المعتاد ، أو أن ما يحصل عليه هدية أو إكرامية وليس رشوة ، إلى غير ذلك من الأعذار التي يتحايل بها لأكل الحرام ونهب أموال الناس بالباطل .

وعلى ذلك : فإن من يعطل مصالح الناس ليحصل منهم على ما ليس من حقه ، هو كمن يمنع الرعاة من سقي ماشيتهم من فضل بئره ليحصل هو على الكلأ كاملاً ، بحجة أنه لا يمنع الكلأ وإنما يتصرف فيما يملك ؛ لا شك أن من يفعل ذلك لا يرى إلا نفسه ، ولا يرى إلا دنياه ؛ لأنه ما أعد العدة ليوم هو أحوج ما يكون فيه لمن يفرج كربه ويستر عيبه " **يَوْمَ لا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ** " [١] .

٤- تقوية جانب الخوف من الله ﷻ: قال تعالى :" **إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ** " [٢]. وقال تعالى:"**وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ** " [٣]. فالمؤمنون هم الذين يخافون ربهم ولا يخافون سواه ، وهم الذين تتأثر قلوبهم وتوجل قلوبهم من خشية الله ، قال الحسن :" إن المؤمن جمع إحساناً وخشية ، والمنافق جمع إساءة وأمناً " [٤] .

وقال أبو سليمان:" ما فارق الخوف قلباً إلا خرب " [٥] . وقال سهل رحمه الله :" لا تجد الخوف حتى تأكل الحلال " [٦]. فصاحب القلب العامر بالخوف من الله هو الذي لا تمتد يده إلى ما حرم الله عليه.

---

[١] – سورة غافر : ٥٢ .
[٢] – سورة آل عمران : ١٧٥ .
[٣] – سورة المؤمنون : ٦٠ .
[٤] – مدارج السالكين – ج١/ ٤١٦ .
[٥] – المصدر السابق : ج١/ ٤١٨ .
[٦] – إحياء علوم الدين ج٤/ ١٥١ .

وحين نأخذ جانب الخوف من الله إلى حيز العمل الإداري ، وما نحن بصدد الحديث عنه ، من أشكال الفساد الإداري ، فإننا نجد النبي ﷺ قد حذر من نهب المال العام، فأغلظ في تحريم الغلول ، وبين أنه وبال على صاحبه يوم القيامة ؛ ففي الحديث عن عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْبَرَ أَقْبَلَ نَفَرٌ مِنْ صَحَابَةِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالُوا: فُلانٌ شَهِيدٌ فُلانٌ شَهِيدٌ، حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ فَقَالُوا فُلانٌ شَهِيدٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : **كَلا إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا أَوْ عَبَاءَةٍ** ..." [١].

قال الإمام النووي :"وأما (الغلول) فقال أبو عبيد : هو الخيانة في الغنيمة خاصة ، وقال غيره : هي الخيانة في كل شيء " [٢].

وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى خَيْبَرَ فَفَتَحَ اللَّهُ عَلَيْنَا، فَلَمْ نَغْنَمْ ذَهَبًا وَلا وَرِقًا غَنِمْنَا الْمَتَاعَ وَالطَّعَامَ وَالثِّيَابَ ، ثُمَّ انْطَلَقْنَا إِلَى الْوَادِي ، وَمَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَبْدٌ لَهُ ... فَلَمَّا نَزَلْنَا الْوَادِي قَامَ عَبْدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَحُلُّ رَحْلَهُ فَرُمِيَ بِسَهْمٍ فَكَانَ فِيهِ حَتْفُهُ ، فَقُلْنَا هَنِيئًا لَهُ الشَّهَادَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : **كَلا وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ الشَّمْلَةَ لَتَلْتَهِبُ عَلَيْهِ نَارًا،أَخَذَهَا مِنْ الْغَنَائِمِ يَوْمَ خَيْبَرَ لَمْ تُصِبْهَا الْمَقَاسِمُ** ، قَالَ فَفَزِعَ النَّاسُ فَجَاءَ رَجُلٌ بِشِرَاكٍ أَوْ شِرَاكَيْنِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَصَبْتُ يَوْمَ خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : **شِرَاكٌ مِنْ نَارٍ أَوْ شِرَاكَانِ مِنْ نَارٍ** " [٣] .

إن من أعظم الإثم استباحة أموال الجماعة ، وإن من يستمرئ هذا الإثم فهو يضيع نصيبه من الله ﷻ ، فمن غل شملة أو عباءة بغير حق تلتهب عليه ناراً يوم القيامة ، ومثله بل أشد منه من ينهب ويختلس ويرتشي ويستحل ما حرم

---

[١] – مسلم بشرح النووي– ك/ الإيمان – ب/ غلظ تحريم الغلول – ج١/٣٠٩ (٣٠٥) – ط/ دار المعرفة –بيروت – لبنان – ١٤١٧هـ– ١٩٩٦م .

[٢] – شرح النووي – ص: ١٦٦ .

[٣] – مسلم بشرح النووي– ك/ الإيمان – ب/ غلظ تحريم الغلول – ج١/٣١١ (٣٠٦) .

الله ، فيضيع حقوق الناس ويعطل مصالح المسلمين ؛ بهدف مصلحة شخصية أو منفعة آنية ، لا يرى غيرها ، ولا ينظر إلى ما هو أبعد منها .

يقول رسول الله ﷺ :" **لا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ .... وَلا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ** " [١] . يقول ابن حجر: قوله : (**ولا ينتهب نهبة**) بضم النون هو المال المنهوب والمراد به المأخوذ جهراً قهراً . . وأشار برفع البصر إلى حالة المنهوبين فإنهم ينظرون إلى من ينهبهم ولا يقدرون على دفعه ولو تضرعوا إليه ، ويحتمل أن يكون كناية عن عدم التستر بذلك فيكون صفة لازمة للنهب ، بخلاف السرقة والاختلاس فإنه يكون في خفية ، والانتهاب أشد لما فيه من مزيد الجراءة وعدم المبالاة " [٢] .

ألا ما أعظم هذا الحديث ، إنه ينفي الإيمان الكامل عن الذين يتجرؤون على نهب أموال الناس واغتصابها جهاراً نهاراً ، حيث يراهم المنهوبون ، ولا يستطيعون ردهم عن هذا الظلم ، لأن الناهب – في هذه الحالة – ذو سطوة ، أو سلطة ، أو منعة ، أو مكانة تجعل المظلوم يرى ولا يستطيع أن ينطق بكلمة واحدة ، ألا ما أعظم عقاب هؤلاء يوم القيامة .

إن من هؤلاء أيضاً من يستطيع بمكانته أو ماله وجاهه أن يغير ويبدل في كل شيء ؛ حتى يغتصب ما ليس من حقه ، فيغير المعالم والحدود ، ويغير النفوس والقلوب ، فيجعل الباطل حقاً والحق باطلاً ، إنه ملعون ؛ يقول رسول الله ﷺ :" **لَعَنَ اللَّهُ مَنْ لَعَنَ وَالِدَهُ . . وَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ** " [٣]. قال الإمام النووي : " والمراد بمنار الأرض : علامات حدودها " [٤] .

---

[١] – فتح الباري – ك/ المظالم– ب/ النهبى بغير إذن صاحبه – ج٥/ ١٤٣(٢٤٧٥) .

[٢] – فتح الباري – ج١٤٣/٥ .

[٣] – مسلم بشرح النووي– ك/ الأضاحي – ب/ تحريم الذبح لغير الله – ص:١٢٥٨ (١٩٧٨).

[٤] – المصدر السابق : ص : ١٢٥٨ .

٥- معرفة الحكم الشرعي في تحريم هدايا العمال وما في معناها : فعَنْ عَدِيّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيّ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ :"**مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَكَتَمْنَا مِخْيَطًا فَمَا فَوْقَهُ كَانَ غُلُولاً يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** قَالَ فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَسْوَدُ مِنْ الْأَنْصَارِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اقْبَلْ عَنِّي عَمَلَكَ ، قَالَ وَمَا لَكَ ، قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا ، قَالَ: وَأَنَا أَقُولُهُ الآنَ : **مَنْ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَجِئْ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ أَخَذَ وَمَا نُهِيَ عَنْهُ انْتَهَى** " [١] .

وعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيّ قَالَ : اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلاً مِنْ الْأَسْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللُّتْبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا لِي أُهْدِيَ لِي ، قَالَ : فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَقَالَ : **مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثُهُ فَيَقُولُ هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي ، أَفَلا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ فِي بَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَيُهْدَى إِلَيْهِ أَمْ لا، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لا يَنَالُ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْهَا شَيْئًا ، إِلا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ ، بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ أَوْ بَقَرَةٌ لَهَا خُوَارٌ أَوْ شَاةٌ تَيْعِرُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتَيْ إِبْطَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ مَرَّتَيْنِ**"[٢] .

قال ابن تيمية :" وما أخذه العمال وغيرهم من مال المسلمين بغير حق فلولي الأمر العادل استخراجه منهم ؛ كالهدايا التي يأخذونها بسبب العمل ". قال أبو سعيد الخدري ﷺ : هدايا العمال غلول .

وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال :" **هدايا الأمراء غلول** "[٣] .. " [٤] .

---

[١] – مسلم بشرح النووي– ك/ الإمارة –ب/ تحريم هدايا العمال –ص: ١١٨٩ – ح (١٨٣٣) ط/ بيت الأفكار.

[٢] – مسلم بشرح النووي– ك/ الإمارة –ب/ تحريم هدايا العمال ص: ١١٨٧ – ح (١٨٣٢) ط/ بيت الأفكار.

[٣] – أخرجه الترمذي في سننه – ك أبواب الجنائز عن رسول الله صلى الله عليه وسلم– أبواب الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وابن أبي شيبة في مصنفه –كتاب البيوع والأقضية– ب في الوالي والقاضي يهدى إليه – حديث:٢١٥٠١، وصححه الألباني ، انظر: صحيح الجامع الصغير – ج١١٧٧/٢ (٧٠٢١).

[٤] – مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : ج٢٨ / ٢٨٠ .

ألا ما أكثر ما سيحمله كثير من العمال والموظفين على أعناقهم يوم القيامة ، وما أكثر ما سيحمل من يسهلون لهم ذلك ويدفعونهم إليه ، بهدف تسهيل وتمرير المعاملات الفاسدة التي يترتب عليها أكل حقوق الناس والتربح غير المشروع ، فإذا كان من يغل مخيطاً سيحمله ويسأل عنه يوم القيامة ، فما بال من يحملون أكثر من ذلك بكثير ، يا من يستغلون وظائفهم ومراكزهم في نشر الفساد ، بحجة الهدايا والإكراميات وغيرها ، ألا تجدون بينكم وبين ابن اللتبية شبهاً كبيراً ؟!! فهلا جلس كل واحد منكم في بيت أبيه أو بيت أمه ، فينظر أيهدى إليه أم لا ؟!! لن يلتفت إليه أحد ، فلولا الوظيفة ما أخذ ولولا المصالح ما وصل – إلا من رحم الله–!!.

٦– التأكيد على حرمة الرشوة ، وبيان أشكالها: استكمالا لما ورد في النقطة السابقة أقول: إن بعض الموظفين يطلبون الرشوة ويأخذونها تحت مسميات مختلفة ، وهم يدرون أو لا يدرون أنها الرشوة المحرمة ، وأصبح قبول بعضهم لها أمراً عادياً لا يسبب له وخزاً في الضمير ولا إحساساً بالذنب ، فحين عرف العلماء الرشوة قالوا :"هي ما يعطى لإبطال حق أو إحقاق باطل . وقيل: ما يعطيه الشخص لحاكم أو غيره ليحكم له أو يحمله على ما يريد" [١].

فأي مال يعطى بهدف أخذ ما ليس من حقه فهو رشوة محرمة ، بغض النظر عما وضع لها الناس حديثاً من مسميات ؛ تحت بند الإكراميات ، أو الهدايا، أو العمولة، أو غير ذلك ، قال تعالى :" **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** " [٢] .

وقد عد الإمام الذهبي أخذ الرشوة على الحكم كبيرة من الكبائر ، وقد استدل بالآية السابقة على ذلك فقال :" لا تدلوا بأموالكم إلى الحكام أي لا

---

[١] – انظر : موسوعة : نضرة النعيم – ج١٠/٤٥٤٢ صفة (الرشوة .

[٢] – سورة البقرة : ١٨٨ .

تصـانعوهم بهـا ، ولا ترشـوهم ليقتطعوا لكـم حقاً لغيركم ، وأنـتم تعلمـون أن ذلـك لا يحل لكم .. ثم قال : وإنما تلحق اللعنة الراشي إذا قصد بها أذية مسلم أو ينال بها ما لا يستحق ، أما إذا أعطى ليتوصل إلى حق له ويدفع عن نفسه ظلماً فإنه غير داخل في اللعنة ، وأما الحاكم فالرشوة عليه حرام ؛ أبطل بها حقاً أو دفع بها ظلماً ، والرائش (وهو الساعي بينهما) تابع للراشي في قصده إن قصد خيراً لم تلحقه اللعنة وإلا لحقته " [١].

وعن تحرير معنى الهدية الملتبسة بالرشوة ورد كلام لشيخ الإسلام ابن تيمية حين سئل عن رجل أهدى الأمير هدية لطلب حاجة ؛ أو التقرب أو للاشتغال بالخدمة عنده أو ما أشبه ذلك ، فهل يجوز أخذ هذه الهدية على هذه الصورة أم لا ؟ فأجاب الحمد لله . في سنن أبي داود وغيره عن النبي ﷺ قال:"**مَنْ شَفَعَ لأَخِيهِ شَفَاعَةً، فَأَهْدَى لَهُ هَدِيَّةً فَقَبِلَهَا، فَقَدْ أَتَى بَابًا عَظِيمًا مِنَ الرِّبَا** "[٢]. وسئل ابن مسعود عن السحت فقال : " هو أن تشفع لأخيك شفاعة فيهدي لك هدية فتقبلها ". . . ولهذا قال العلماء : إن من أهدى هدية لولي أمر ليفعل معه ما لا يجوز كان حراماً على المهدي والمهدي إليه . وهذه من الرشوة التي قال فيها النبي ﷺ :" **لعن الله الراشي والمرتشي**" [٣] ...[٤].

---

[١] – الكبائر للذهبي:١١٢، ١١١بتصرف يسير (ط/ المكتبة العصرية – بيروت : ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م).

[٢] – سنن أبي داود – كتاب البيوع – أبواب الإجارة – باب في الهدية لقضاء الحاجة– حديث:٣٠٩١، وقال الألباني: حديث حسن (المشكاة : ٣٧٥٧) –ط/ مكتبة المعارف – الرياض – الأولى : ١٤١٩–١٩٩٨م.

[٣] – ذكره العجلوني في كشف الخفاء ج١٤٢/٢ (٢٠٤٨) وقال : سنده حسن .

[٤] – مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية –ج٢٨٥/٣١–٢٨٧ بتصرف واختصار .

فأين هؤلاء من نبي الله سليمان عليه السلام حين رد رسل الملكة بلقيس وهديتها؟ وأين هم من قول الله تعالى على لسانه عليه السلام: " **أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا آتَاكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ** " [١] .

لا بد أن يصل كلام الله تعالى وكلام نبيه ﷺ إلى القلوب ؛ فهو المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ، ولا بد أن يعاد تشكيل هذه المنظومة المادية النفعية الفاسدة التي تسود حياة الناس اليوم ، بأن توضع في ميزان القرآن والسنة ، فما وافقهما أخذنا به وأقررناه ، وما خالفهما نبذناه وألقيناه وراء ظهورنا ، إن كنا نريد حقاً أن يغير الله حالنا إلى أحسن حال ، قال تعالى :" **إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ** " [٢] .

٧- التأكيد على خلق العفة: فأين المتعففون عن أكل الحرام رغم حاجتهم وعوزهم ؟ يقول الله تعالى :" **لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا** "[٣].

وقال تعالى في تعامل القيّم على مال اليتيم :" **وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ**" [٤]. وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : " **اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَقَارًا لَهُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ جَرَّةً فِيهَا ذَهَبٌ، فَقَالَ لَهُ الَّذِي اشْتَرَى الْعَقَارَ خُذْ ذَهَبَكَ مِنِّي إِنَّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الْأَرْضَ وَلَمْ أَبْتَعْ مِنْكَ الذَّهَبَ،وَقَالَ الَّذِي لَهُ الْأَرْضُ إِنَّمَا بِعْتُكَ الْأَرْضَ وَمَا فِيهَا، فَتَحَاكَمَا إِلَى رَجُلٍ، فَقَالَ:الَّذِي تَحَاكَمَا إِلَيْهِ أَلَكُمَا وَلَدٌ؟ قَالَ أَحَدُهُمَا لِي غُلَامٌ، وَقَالَ الْآخَرُ لِي جَارِيَةٌ،قَالَ:أَنْكِحُوا الْغُلَامَ الْجَارِيَةَ وَأَنْفِقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمَا مِنْهُ وَتَصَدَّقَا**"[٥]

---

[١] – سورة النمل : ٣٦ .

[٢] – سورة الرعد : ١١.

[٣] – سورة البقرة : ٢٧٣ .

[٤] – سورة النساء : ٦ .

[٥] – فتح الباري –ك/ أحاديث الأنبياء – ب/ حديث الغار ج٦/٥٩٢ (٣٤٧٢) .

وفي الحديث :" . . . **قَالَ وَأَهْلُ الْجَنَّةِ ثَلَاثَةٌ : ذُو سُلْطَانٍ مُقْسِطٌ مُتَصَدِّقٌ مُوَفَّقٌ ، وَرَجُلٌ رَحِيمٌ رَقِيقُ الْقَلْبِ لِكُلِّ ذِي قُرْبَى وَمُسْلِمٍ ، وَعَفِيفٌ مُتَعَفِّفٌ ذُو عِيَالٍ** . . . " [١] .

ألا ما أروع وأجمل هذا الخلق العظيم الذي ذكره القرآن الكريم ومدح أصحابه ، وما أحوجنا إلى هذه الصور العملية التطبيقية التي نقلت لنا في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، في تعفف من لا يجد وعدم إلحاحه في السؤال رغم حاجته، وفي تعفف ذو العيال الذي دائماً ما يتخذ وجودهم تبريراً للانحراف والفساد ، ولأن التعفف عندئذ يكون عزيزاً ، فقد عده رسول الله ﷺ من الثلاثة الذين هم من أهل الجنة ، وفي تعفف بائع الأرض ومشتريها أمام الذهب الذي وجد فيها بعد إتمام البيع ، حين يرفضه كل منهم ، ويقر لصاحبه بحقه فيه ! فلو كانت الدنيا حاضرة لتقاتلوا عليه ، وإنما كانت هناك معاني أكبر من ذلك وأعظم، يؤمنون بها ويلتزمون بها مهما كانت المغريات ومهما كانت التضحيات.

٨- مراقبة الذمة المالية للعمال والموظفين والدقة في اختيارهم ومحاسبتهم: فعن المستورد بن شداد ﷺ قال سمعت النبي ﷺ يقول :"**مَنْ كَانَ لَنَا عَامِلاً ، فَلْيَكْتَسِبْ زَوْجَةً ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ خَادِمٌ ، فَلْيَكْتَسِبْ خَادِمًا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَسْكَنٌ ، فَلْيَكْتَسِبْ مَسْكَنًا**. " قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: أُخْبِرْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **مَنِ اتَّخَذَ غَيْرَ ذَلِكَ فَهُوَ غَالٌّ ، أَوْ سَارِقٌ** " [٢].

فالعمل العام مظنة الانحراف – إلا من عصم الله- فمن تولى عملاً فعلى من ولاه أن يراقبه، فإن أخطأ فلا بد أن يحاسبه ، ولا بد أن يكون الاختيار أولاً على أسس سليمة ، تتسم بالشفافية والوضوح ، وتسلم من الغرض والهوى ، هنا يمكن أن يؤدى العمل بصورة جيدة ، لأن الأمر أسند إلى أهله ، أما إذا طلب طلباً بغير كفاءة ولا عدالة ولا وضوح ؛ فإن الفشل سيكون مصيره.

---

[١] – شرح النووي على مسلم – ك/ الجنة –ب/ الصفات التي يعرف بها في الدنيا أهل الجنة وأهل النار – ص: ١٦٦٥،١٦٦٦ (٢٨٦٥) ط/ بيت الأفكار الدولية .

[٢] –صحيح سنن أبي داود للألباني –ك/الخراج – ب/في أرزاق العمال – ج٢/٢٣١،٢٣٠(٢٩٤٥).

يقول الإمام ابن تيمية:" يجب على ولي الأمر أن يولي على كل عمل من أعمال المسلمين أصلح من يجده لذلك العمل، قال النبي ﷺ :" **من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا وهو يجد من هو أصلح للمسلمين منه فقد خان الله ورسوله**". وفي رواية:" **من ولى رجلاً على عصابة وهو يجد في تلك العصابة من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله وخان المؤمنين**"رواه الحاكم في صحيحه[١]. وروى بعضهم أنه من قول عمر لابن عمر روي ذلك عنه .

وقال عمر بن الخطاب ﷺ : " **من ولي من أمر المسلمين شيئا فولى رجلا لمودة أو قرابة بينهما فقد خان الله ورسوله والمسلمين** " . . . فيجب على كل من ولي شيئا من أمر المسلمين أن يستعمل فيما تحت يده في كل موضع أصلح من يقدر عليه ، ولا يقدم الرجل لكونه طلب الولاية أو سبق في الطلب ؛ بل يكون ذلك سبباً للمنع .

قال ﷺ لعبد الرحمن بن سمرة : " **يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ لا تَسْأَلْ الْإِمَارَةَ ،فَإِنَّكَ إِذَا أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ فِيهَا إِلَى نَفْسِكَ ، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا** " [٢].

وقال ﷺ:"**مَنْ طَلَبَ الْقَضَاءَ وَاسْتَعَانَ عَلَيْهِ وُكِلَ إِلَيْهِ وَمَنْ لَمْ يَطْلُبْهُ وَلَمْ يَسْتَعِنْ عَلَيْهِ أَنْزَلَ اللَّهُ مَلَكًا يُسَدِّدُهُ** " [٣] . فإن عدل عن الأحق الأصلح إلى غيره

---

[١] – هذا ما أورده الإمام ابن تيمية بإطلاق في السياسة الشرعية ، أما الحديث فقد ورد من عدة طرق وفي إسنادها ضعف فقد رواه الحاكم في المستدرك – كتاب الأحكام– حديث:٧٠٨٥ ، والعقيلي في الضعفاء الكبير برقم ٣٩٤ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأورده الألباني في السلسلة الضعيفة برقم ٤٥٤٥

[٢] – صحيح البخاري – ك/ الأيمان والنذور – ب/ قوله تعالى:"لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم" ص:١٦٤٢(٦٦٢٢).

[٣] – سنن أبي داود – كتاب الأقضية– باب في طلب القضاء والتسرع إليه – حديث:٣١٢٤، وهو حديث ضعيف ، انظر: ضعيف السنن ٣٥٧٨.

لأجل قرابة بينهما أو صداقة أو مرافقة في بلد أو مذهب أو طريقة ، أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة ؛ أو غير ذلك من الأسباب ، أو لضغن في قلبه على الأحق أو عداوة بينهما ؛ فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ودخل فيما نهي عنه في قوله تعالى:" **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آَمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ** " [١]. ثم قال :" **وَاعْلَمُوا أَنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ** " [٢].

فإن الرجل لحبه لولده قد يؤثره في بعض الولايات أو يعطيه ما لا يستحقه ؛ فيكون قد خان أمانته . ثم إن المؤدي للأمانة مع مخالفة هواه يثبته الله فيحفظه في أهله وماله بعده ، والمطيع لهواه يعاقبه الله بنقيض قصده فيذل أهله ويذهب ماله [٣].

ثم إن من اختار عاملاً أو موظفاً فإنه يعطي صورة سلبية أو إيجابية لمن اختاره ؛ يقول ابن تيمية أيضاً:" وأهم ما في هذا الباب معرفة الأصلح ، وذلك إنما يتم بمعرفة مقصود الولاية ، ومعرفة طريق المقصود ؛ فإذا عرفت المقاصد والوسائل تم الأمر . فلهذا لما غلب على أكثر الملوك قصد الدنيا ؛ دون الدين ؛ قدموا في ولايتهم من يعينهم على تلك المقاصد ، وكان من يطلب رئاسة نفسه يؤثر تقديم من يقيم رئاسته " [٤].

ولنا في صحابة رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين الأسوة الحسنة والقدوة الطيبة؛ فقد قال رجل لعمر بن الخطاب ﷺ: يا أمير المؤمنين – لو وسعت على نفسك في النفقة من مال الله تعالى . فقال له عمر: أتدري ما مثلي ومثل هؤلاء ؟ كمثل قوم كانوا في سفر فجمعوا منهم مالاً وسلموه إلى واحد ينفقه عليهم، فهل يحل لذلك الرجل أن يستأثر عنهم من أموالهم ؟ . وحمل مرة إلى عمر بن الخطاب ﷺ

---

١ – سورة الأنفال : ٢٧ .

٢ – سورة الأنفال :٢٨ .

٣ – السياسة الشرعية ص : ٧–٩ بتصرف واختصار.

٤ – مجموع الفتاوى – ج ٢٨/ ٢٦٠ .

مال عظيم من الخمس ؛ فقال: إن قوماً أدوا الأمانة في هذا لأمناء، فقال له بعض الحاضرين : إنك أديت الأمانة إلى الله تعالى فأدوا إليك الأمانة ولو رتعت لرتعوا [١].

٩- توسيع دائرة الأمانة في المفهوم العام : لو أدرك كل عامل وموظف ومسئول أن ما تحت يده وما مكنه الله من التصرف فيه يعتبر أمانة تحملها أمام الله تعالى ، وسوف يسأل عنها بين يدي الله ﷻ ؛ لو أدركوا ذلك لتغير حالهم، فالله ﷻ يقول :" **إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا** " [٢].

قال القرطبي : " والأظهر في الآية أنها عامة في جميع الناس ، فهي تتناول الولاة فيما إليهم من الأمانات في قسمة الأموال، ورد الظلامات والعدل في الحكومات، وتتناول من دونهم من الناس في حفظ الودائع والتحرز في الشهادات وغير ذلك ، كالرجل يحكم في نازلة ما ونحوه، والصلاة والزكاة وسائر العبادات أمانة الله تعالى، وممن قال إن الآية عامة في الجميع : البراء بن عازب وابن مسعود وابن عباس وأبي ابن كعب (رضي الله عنهم) قالوا: الأمانة في كل شئ؛ في الوضوء والصلاة والزكاة والجنابة والصوم والكيل والوزن والودائع ، وقال ابن عباس: لم يرخص الله لمعسر ولا لموسر أن يمسك الأمانة [٣] .

وفي آية أخرى يقول الله تعالى:"**وَالَّذِينَ هُمْ لأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ**"[٤].

وقد دلت السنة على أن الولاية أمانة ، كذلك كل من يلي أمراً من أمور المسلمين ، فهو راعٍ على ما تحت يده ومسئول عن رعيته : وذلك مثل قوله ﷺ

---

١ - المصدر السابق : ج ٢٨ / ٢٦٨ .
٢ - سورة النساء : ٥٨ .
٣ - تفسير القرطبي : ج٥/ ٢٥٦ .
٤ - سورة المؤمنون : ٨ .

لأبي ذر ﷺ في الإمارة: " **إنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها** " [١] .

وقوله ﷺ :" **إذا ضيعت الأمانة فانتظر الساعة . قيل يا رسول الله : وما إضاعتها ؟ قال : إذا وسد الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة** " [٢]. وقوله ﷺ:" **كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ** .." [٣].

ولأهمية الأمانة ومكانتها فقد جعلها العلماء ركناً من أركان الولاية ، يقول ابن تيمية : " وينبغي أن يعرف الأصلح في كل منصب فإن الولاية لها ركنان: القوة والأمانة . كما قال تعالى:" **إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ**" [٤] وقال صاحب مصر ليوسف عليه السلام: " **إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أَمِينٌ** " [٥].." [٦].

ومن البديهي أن يتصف العاملون بالأموال العامة بالأمانة ؛ لأنهم مؤتمنون عليها ، خاصة أرباب العهد منهم ، كأمناء مخازن الدولة وخزائنها والقائمين على رعاية أراضيها وحراستها ، فلا ينالون من هذه الأموال ، ولا يستبدلون أموالهم التي هي أدنى بأموال الدولة التي هي خير"[٧].وقد عد النبي ﷺ خيانة الأمانة من علامات النفاق ، فقال ﷺ :" **آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ وَإِذَا اؤْتُمِنَ خَانَ** " [٨].

---

[١] – رواه مسلم : شرح النووي –ك/الإمارة– ب/ كراهة الإمارة بغير ضرورة – ص: ١١٨٤(١٨٢٥).

[٢] – صحيح البخاري – ك/ العلم – ب/ من سئل علما وهو مشتغل في حديث – ص:٢٦(٥٩) .

[٣] – المصدر السابق – ك/ الجمعة – ب/ الجمعة في القرى والمدن – ص: ٢١٦ (٨٩٣) .

[٤] – سورة القصص: ٢٦.

[٥] – سورة يوسف: ٥٤.

[٦] – مجموع الفتاوى – ج٢٨/ ٢٥٣.

[٧] – المال العام في القرآن الكريم – قطب إبراهيم ص:١٨٦ .

[٨] – فتح الباري – ك/ الإيمان – ب/ بيان خصال النفاق – ج١/٢٣٥(٢٠٨).

فإذا فقد العامل أو الموظف شرط الأمانة في أداء عمله ؛ فقد فرط في أهم مؤهلات وظيفته، وأصبح وجوده عامل ضعف للمؤسسة أو الهيئة التي يعمل بها، وسيبوء هو ومن يسر له سبل الوصول إلى مكانه بالإثم العظيم يوم القيامة. فقد قال رسول الله ﷺ:" **من ولي من أمر المسلمين شيئاً فأمر عليهم أحداً محاباة، فعليه لعنة الله، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً حتى يدخله جهنم**" [1]. ولن تبرأ ساحة الجميع إلا بأداء هذه الأمانة ، أو تركها لمن يؤديها على وجهها الأكمل كما أمر الله ﷻ .

[1] – المستدرك على الصحيحين – ك/ الأحكام – ج٤/ ١٩١(٧١٠٣) وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . وفي ضعيف الترغيب والترهيب ج٢/ ٤٠ (١٣٤٠) تحقيق الألباني : ضعيف جداً.

الخاتمة

بعد الفراغ من كتابة هذا البحث ، أستطيع أن أضع بعض ما اشتمل عليه من نتائج وتوصيات ، في صورة نقاط على النحو التالي:

١–من خلال تعريف الفساد لغة واصطلاحاً ، ومن خلال نصوص الكتاب والسنة، يتضح أنه مرفوض شرعاً يعاقب العبد عليه في الآخرة ، إلى جانب العقوبة الدنيوية ؛ حيث إنه نهب لأموال الناس بالباطل ، وقطع للأرحام ،وإفساد للعلاقات الاجتماعية بين الناس ، ولا بد أن يستشعر الفاسدون هذا المعنى ؛ وهو أنهم سيقفون بين يدي الله ﷻ فيحاسبهم ويعاقبهم على ما اقترفته أيديهم ، فالنبي ﷺ يقول : " **لا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ : عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ ، وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَ فَعَلَ ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ ، وَعَنْ جِسْمِهِ فِيمَ أَبْلاهُ**"[١].

٢–لقد اتضح من خلال البحث أن ظاهرة الفساد الإداري ظاهرة عالمية ، وليس معنى ذلك أن نتعايش معها ،أو نبرر وجودها بدعوى عالميتها ، أو نستسلم لما تحدثه من فساد وإفساد في مجتمعاتنا ، ولكن لا بد أن يكون لنا نحن المسلمين كلمة فعالة في علاجها ؛ تنطلق من ديننا ، وتسهم في الدعوة إليه بين أمم الأرض ، فنكون بذلك خير دعاة لما نحمله للبشرية من خير بالفعل لا بالقول ، وهنا يكون التأثير ويكون النجاح .

٣– لقد اتضح من خلال البحث أن الفساد الإداري أساس كل فساد ،فهو يفتح الطريق لكثير من أنواعه ؛ فكلها تنطلق من سوء استخدام السلطة العامة لأغراض خاصة ، فحين يربح فاسد يخسر المجتمع خسارة مادية ومعنوية وأخلاقية لا يعلم مداها إلا الله تعالى، ولا شك أن ما تعاني منه كثير من المجتمعات من جراء الفساد الإداري خير شاهد على ذلك .

---

[١] – صحيح سنن الترمذي للألباني –ك/صفة القيامة – ب/في القيامة :ج٢/ ٥٧١ (٢٤١٧) – وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

٤- قد لا يؤاخذ الشخص إذا وقع منه الفساد نسياناً أو خطأ ،ومع ذلك فمن أسند إليه سلطة إدارية يجب عليه أن يمارس عمله بما يحقق مقاصد الشارع منه على أكمل وجه وأتمه ، فلا يعفى ما وقع منه إهمالاً ؛ لأنه قد تعاقد على تحمل هذه الأمانة ،فيجب عليه أن يؤديها على أكمل وجه .

٥- إن إيجاد المبررات الظاهرية التي يتعلل بها الفاسدون قد تعفيهم من المسئولية القانونية ، وما يترتب عليها من عقوبة،ولكنها لا تعفيهم من المسئولية أمام الله تعالى ، ذلك أن عملهم باطل شرعاً ، لما يترتب عليها من نتائج تؤدي إلى عواقب وخيمة ؛ تفسد العلاقات بين أفراد المجتمع ، وتضرب سلامه الاجتماعي في مقتل ، وتتعارض مع مبادئ الإسلام وقيمه .

٦- ظاهرة الفساد الإداري تمدها أسباب ومنافذ كثيرة ؛ منها: السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي ، والقضائي والقانوني ، وكذلك الإداري وغيرها ، ولكي تعالج هذه الظاهرة ، ولكي يكون هذا العلاج فعالاً ؛ فلا بد من سد هذه المنافذ التي تسرب منها الفساد ، حتى نستطيع تجفيف منابع هذه الظاهرة ، والله المستعان .

٧- لا يشك عاقل في الآثار السلبية الخطيرة لهذه الظاهرة ؛ سواء على الدولة وعلى إيراداتها ، وعلى الأفراد ، وعلى توزيع الدخل وارتفاع مستوى الفقر ، وتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، إلى غير ذلك من الآثار التي عرض لها البحث في حينه ، ولا شك أنه إذا عظمت البلية كان الداعي إلى علاجها ومقاومتها أعظم وأكبر ؛ حتى يمكن التغلب عليها بإذن الله تعالى.

٨- لا يمكن بحال من الأحوال أن تعفى الدولة من المسئولية ، أو حتى يتم تهوين دورها في هذا الشأن، فهي مسئولة عن توفير حياة كريمة لجميع رعاياها، إضافة إلى أنها هي المسئول الأول عن تقليد الأكفاء والحرص على من توفرت فيه الكفاءة والأمانة ، ولو تم ذلك لاستطاعت أن تحد من انتشار هذه الظاهرة ، ولقطعت الطريق أمام الفاسدين ، الذين يتعللون لفسادهم ؛ بضيق ذات اليد ، وقلة الدخل في توفير حاجاتهم وحاجة من يعولونهم.

٩- على المؤسسات والأفراد المنوط بهم النصح والتوجيه ، والتعليم والتربية ، أن يقوموا بواجبهم في محاربة هذه الظاهرة ، حتى تعود القيم الأصيلة التي كانت سائدة بين الناس وكانت تفاخر بها الأمة بين أمم الأرض ، يوم أن كان حامل الأمانة – أين كان موقعه – حفيظاً أميناً ، لا يبيع دينه ولا أمانته ولا طهارة يده بملء الأرض ذهباً .

١٠- لا شك أن القابلية للفساد كبيرة ، ودوافعها في النفس أكبر ؛ حيث إنها تتعلق بحب المال والطمع فيه ، وتتعلق بالخوف على الأبناء وتأمين مستقبلهم ، والخوف من الفقر والرغبة في الغنى ، والميل إلى الترف وتوفير مظاهره ، وهذه كلها دوافع فطرية ، قد تقود صاحبها إلى الجد والاجتهاد والأخذ بالأسباب لتحصيل الرزق ، وقد تقوده إلى النهب والاختلاس والغش والسرقة والفساد والعياذ بالله .

ومن هنا كان لا بد من تهذيب هذه الدوافع والميول لتتوجه إلى الحلال ، وتعف عن الحرام ، مهما كانت مغرياته .

ولا شك أن التهذيب والتوجيه لا بد أن يكون بوسائل ومحفزات أقوى من إغراءات الفساد ذاته ، ولا يكون ذلك إلا في رحاب الإيمان والتقوى ، واليقين أن ما عند الله خير وأبقى ، وهذا ما اجتهدت –قدر الطاقة – في إبرازه .

وأخيراً : أسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يغفر ما فيه من زلل أو تقصير ، وأن يغنينا بحلاله عن حرامه وبفضله عمن سواه ، وأن يهدينا سواء السبيل .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

فهرست المصادر

١- القرآن الكريم .
٢- إحياء علوم الدين (النور الإسلامية – بيروت – لبنان – بدون) .
٣- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان – للشيخ / عبد الرحمن السعدي (مكتبة الصفا – القاهرة – الأولى : ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م) .
٤- تفسير القرآن العظيم للإمام ابن كثير (دار طيبة للنشر والتوزيع – الثانية : ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م) .
٥- جامع العلوم والحكم (ط/دار ابن الجوزي- السعودية – الرابعة: صفر١٤٢٣هـ).
٦- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (دار عالم الكتب – الرياض ، المملكة العربية السعودية – ط/ ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م) .
٧- دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد ، إعداد : سعيد يوسف كلاب وآخرون – باختصار- ورقة مقدمة للقاء العلمي الذي تقدمه المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ، بمقر الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر – في الفترة من : ٧-١٠/٥/٢٠٠٦م .
٨- السلسلة الصحيحة للألباني (صحيح) ٢٦٧/٣ (١٢٧٣) (الناشر : مكتبة المعارف – الرياض – بدون .
٩- السياسة الشرعية ص : ٧-٩ بتصرف واختصار (طبع ونشر وزارة الشؤون الإسلامية – المملكة العربية السعودية -١٤١٩هـ) .
١٠- المستدرك على الصحيحين –ط / دار الحرمين للطباعة – الأولى : ١٤١٧- ١٩٩٧م .
١١- شرح النووي على صحيح مسلم –ط/ بيت الأفكار الدولية : الأردن – السعودية – بدون .
١٢- شرح النووي- ط/ دار المعرفة –بيروت – لبنان – ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م .
١٣- صحيح البخاري- دار ابن كثير – بيروت – دمشق – الأولى: ١٤٢٣-٢٠٠٢م.
١٤- صحيح الجامع الصغير وزيادته –ط/ المكتب الإسلامي : بيروت – دمسق – الثالثة : ١٤٠٨-١٩٨٨م.
١٥- صحيح الفتح الصغير للألباني- المكتب الإسلامي – الثالثة: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م .
١٦- صحيح سنن أبي داود للألباني –ط/ مكتبة المعارف – الرياض – الطبعة الأولى للطبعة الجديدة : ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .
١٧- صحيح سنن الترمذي للألباني: ط/ مكتبة المعارف – الرياض – الطبعة الأولى

للطبعة الجديدة :١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .
١٨- صحيفة الأهرام .
١٩- صحيفة المصري اليوم .
٢٠- ضعيف الترغيب والترهيب للألباني- ط/ مكتبة الرياض – بدون .
٢١- فتح الباري- ط/دار السلام – الرياض – الأولى :١٤٢١-٢٠٠٠م.
٢٢- فتح الباري- ط/ دار الريان بالقاهرة – الأولى : ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م .
٢٣- الفساد الإداري وجرائم إساءة استعمال السلطة الوظيفية – سليمان بن محمد الجريش (ط خاصة بالمؤلف – الأولى : ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) .
٢٤- الفساد الإداري ومجتمع المستقبل – د/ السيد علي شتا -(مكتبة الإشعاع الفنية – مصر – الأولى : ١٤١٩هـ-١٩٩٩م) .
٢٥- الفساد الإداري في الدول النامية – دكتورة / ابتسام عبد الرحمن حلواني – (إصدار : مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة – أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة – يوليو : ٢٠٠٣م) .
٢٦- الفساد والعولمة ..تزامن لا توأمة – د/ عامر الكبيسي (طبعة خاصة بالمؤلف – ٢٠٠٥م).
٢٧- في ظلال القرآن – سيد قطب .
٢٨- القاموس المحيط للفيروز آبادي .
٢٩- كشف الخفاء للعجلوني (ط/ مؤسسة مناهل العرفان – بيروت – ومكتبة الغزالي – دمشق – بدون) .
٣٠- الكبائر للذهبي (ط/ المكتبة العصرية – بيروت – صيدا: ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م).
٣١- لسان العرب لابن منظور (دار صادر – بيروت – الأولى – بدون) .
٣٢- المال العام في القرآن الكريم – قطب إبراهيم ص:١٨٦ (الهيئة المصرية العامة للكتاب – مكتبة الأسرة – ٢٠٠١م).
٣٣- مجموع فتاوى ابن تيمية (دار التقوى – بلبيس – مصر – بدون) .
٣٤- مدارج السالكين لابن القيم- ط/ مؤسسة المختار – القاهرة -الأولى : ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١م).
٣٥- الموافقات للشاطبي (دار ابن عفان- الأولى: ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م) .
٣٦- مهارات مقاومة ومواجهة الفساد – د/ محمد عبد الغني حسن هلال (مركز تطوير الأداء والتنمية -القاهرة – طبعة خاصة بالمؤلف : ٢٠٠٦-٢٠٠٧م) ..

٣٧- موسوعة نضرة النعيم – ط/ دار الوسيلة – جدة – الثالثة : ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م

٣٨- نحو نظرية إسلامية لمكافحة الفساد الإداري د/ آدم نوح القضاة – ضمن أبحاث المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد (أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية – الرياض : ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م).

مواقع الإنترنت

٣٩- أسباب تفشي الفساد في العالم العربي –حلقة من برنامج : بلا حدود على قناة الجزيرة بتاريخ : ٢٠٠٩/١٢/٩م مع رئيسة منظمة الشفافية الدولية – موقع : www.aljazeera.net

٤٠- تأثير ظاهرة الفساد الإداري على حقوق الإنسان والمجتمع بشكل عام – د/ علي العكيدي – موقع التآخي : http://taakhinews.org

٤١- حل الأزمات – الفساد الإداري نموذجاً " علي أحمد فارس – مركز المستقبل للدراسات والبحوث – موقع : www.mcsr.net

٤٢- الفساد الإداري ومعالجته من منظور إسلامي ، يوسف بحر – موقع : www.scc-online.net

٤٣- الفساد الإداري تفشى في مصر – تقرير حكومي أعده مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري – السبت : ٢٠٠٧/٨/١٨م – عبد الرحمن سعد – موقع : www.islamonline.net

٤٤- الفساد يسير من سيئ إلى أسوء في مصر – جريدة الشعب على الإنترنت : www.alshaab.com بتاريخ ٢٠٠٩/١٠/١٣م .

٤٥- الفساد الإداري وعلاجه من منظور إسلامي " هناء يماني بتصرف واختصار – على موقع : www.saaid.net .

٤٦- مستويات الفساد في العالم –حلقة من برنامج :ما وراء الخبر على قناة الجزيرة بتاريخ :٢٠٠٧/١٢/٦م – بتصرف يسير –موقع : www.aljazeera.net

٤٧- مستويات الفساد في العالم " ضمن برنامج : ما وراء الخبر – على قناة الجزيرة – الخميس : ٢٠٠٨/٢/٧م- موقع : www.aljazeera.net

٤٨- موقع المنظمة العربية لمكافحة الفساد : www.arabanticorruption.org

٤٩- موقع : إسلام أون لاين www.islamonline.net تحت عنوان :" منظمة الشفافية ... البحث عن جزر النزاهة – لبنى سعيد .

فهرست الموضوعات

الموضـوع	رقم الصفحة
المقدمة :	١٤٩
الفصل الأول : تعريف الظاهرة وبيان حجمها	١٥٢
المبحث الأول: تعريف الفساد الإداري وبيان صوره	١٥٢
المبحث الثاني: مفهوم الفساد ومعاييره في التصور الإسلامي.	١٥٨
المبحث الثالث:حجم ظاهرة الفساد الإداري.	١٦٩
الفصل الثاني : أسباب ظاهرة الفساد الإداري وآثارها	١٧٤
المبحث الأول : أسباب ظاهرة الفساد الإداري.	١٧٤
المبحث الثاني : آثار ظاهرة الفساد الإداري.	١٨٣
الفصل الثالث : علاج ظاهرة الفساد الإداري	١٨٦
المبحث الأول : علاج الظاهرة في جانبها الإداري	١٨٦
المبحث الثاني : إسهام الرؤية الإسلامية في علاج هذه الظاهرة .	١٩٢
الخاتمة :	٢١٠
فهرست المصادر :	٢١٣
فهرست الموضوعات :	٢١٦